# أثر الحروب البريطانية على الاقتصاد المصري فى النصف الأول من القرن العشرين (مع التركيز على مشكلة الأرصدة الإسترلينية)

**د. أحمد فاروق عباس**

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة بنين – جامعة الأزهر

## المقدمة

احتلت القوات البريطانية مصر عام ١٨٨٢ وأصبح فى يدها مصير مصر السياسي ومقدراتها ومواردها الاقتصادية، وقد عملت سلطات الاحتلال البريطاني على تحويل مصر إلى ترس فى عجلة الاقتصاد البريطاني، فغيرت من نظامها النقدي، وحولت مصر إلى دولة زراعية لمحصول واحد.

وقد خاضت بريطانيا حفاظا على مستعمراتها ومكانتها حربين عالمتين، الحرب العالمية الأولي (١٩١٤ – ١٩١٨) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥)، وفي كلا الحربين فرضت بريطانيا على مصر التأثر بتبعاتهما، وقد عانت مصر بشدة من وراء ذلك، وعلي نحو أقسي مما عانت منه بقية بلدان الشرق الأوسط.

فعلي الأرض المصرية كان الجهد الرئيس للمجهود الحربي البريطاني فى الشرق الأوسط قاطبة، وعلي أرضها كان الجزء الأكبر من وجود وحركة الجيوش البريطانية وجيوش الحلفاء، ومن ثم تم وضع مصر وجميع قواها ومواردها تحت تصرف السلطات الحربية البريطانية، فساهمت القوات المصرية بصورة كبيرة فى مساعدة الحلفاء، واستخدم الجيش البريطاني جميع طرق المواصلات المصرية، من سكك حديدية وموانئ وطرق وكباري ومطارات، وعدلّت مصر من نظامها الاقتصادي طبقًا لمقتضيات الحرب، فغيرت فى الدورة الزراعية، ونظمت الإنتاج الصناعي لسد حاجة الجيوش البريطانية والحلفاء.

ولما كانت مصر معتمدة آنذاك اعتمادًا حاسمًا على إيرادات التصدير من سلعة واحدة (القطن) فقد وقع تدهور غير قليل فى ميزانها التجاري، وقد حافظت مصر

على تبعية عملتها للجنيه الإسترليني، وهو ما سهل على بريطانيا شراء ما تحتاج إليه من بضائع وسلع وخدمات فى مصر، يضاف إلى ذلك ما تمتعت به السلطات الحربية البريطانية من امتيازات وإعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى .

ونتيجة تكلفة ما استهلكته الجيوش البريطانية وجيوش حلفائها خلال الحرب العالمية الثانية (٦ سنوات) من موارد مصر الزراعية (القطن والقمح وغيرهما) والمواد الغذائية بأنواعها والمواد الخام والمعادن والبترول والمنسوجات وغير ذلك، فقد تم تحويل كل ذلك إلى أوراق بنكنوت انجليزية تستحق لمصر بعد الحرب، وعلى الرغم من ظروف مصر الاقتصادية شديدة السوء بعد الحرب ، فقد ماطلت بريطانيا بشدة فى تسديد تلك الأموال، وعقدت اتفاقيات عديدة أعوام ١٩٤٧ و١٩٤٨ و١٩٤٩ و١٩٥١ لتسوية تلك المشكلة، تعرضت مصر فيهم لغبن كبير.

وقد تعرضت مصر لمثل ذلك بالضبط ، وقدمت نفس تلك التضحيات الاقتصادية الهائلة خلال الحرب العالمية الأولي، ولكن ذهبت تلك الخدمات والتضحيات سدي، فقد طغت عليها قضية الاستقلال السياسي بقيام ثورة ١٩١٩، ومنها على سبيل المثال الاستغلال الكامل لجميع المرافق المصرية بلا مقابل، ومصادرة كثير من المحاصيل المصرية لمصلحة الجيوش المتحاربة، بالإضافة مجهود مئات الآلاف من المصريين الذين حفروا الخنادق وعملوا بجهد هائل فى المجهود الحربي البريطاني، سواء خلف خطوط القتال أو فى المهام اللوجيستية، أو حتى فى مهام قتالية، وقد نسيت تلك الصفحة – كغيرها - من تاريخ مصر الاقتصادي والسياسي.

## أهمية الدراسة

طالما مثلت قضية الأرصدة الإسترلينية جانبًا غامضًا وملتبسًا فى التاريخ الاقتصادي المصري الحديث، ومع تقلب العصور ومرور الزمن ، وابتعاد الحدث وتطوراته عن الذاكرة الجمعية للمصريين ، ضاعت معالمه واستخدمت القضية بعد ذلك فى النقاش والجدل الاقتصادي – والسياسي – من أطراف داخلية وخارجية لها أهداف محددة ، تتعلق بذاكرة المصريين التاريخية، سواء الاقتصادية أو غيرها من المجالات.

وبينما مثلت قضية الأرصدة الإسترلينية صفحة حزينة ودليلا قويًا على ما فعلته حقبة الاستعمار من نهب لمصر ومقدراتها الاقتصادية وتأخير تقدمها، قدمت

القضية – على خلاف الحقيقة – كدليل على تقدم مصر الاقتصادي فى الحقبة الاستعمارية، لدرجة – كما يذكر البعض – أنها كانت دائنة بمئات الملايين لبريطانيا العظمي، ومن هنا كان الاهتمام والعودة إلى تلك الفترة ودراستها، ووضع حقائقها أمام أجيال جديدة من المصريين.

ونلفت النظر إلى أن التاريخ الاقتصادي المصري أصبح مهجورًا فى السنوات والعقود الأخيرة، وهي ناحية قصور واضحة وان كانت غير مفهومة، فالأمم الحية لا تكف عن النظر إلى تاريخها الاقتصادي - أو غيره من نواحي النشاط الإنساني - مرات عديدة ، مع إعادة قراءته واستيعابه، ثم استخلاص دروسه وعبره للحاضر وللمستقبل.

كما يجب لفت الانتباه فى هذه المقدمة إلى قضية أخري مرتبطة بما سبق، وهي أن أغلب البحوث والدراسات الاقتصادية فى السنوات الأخيرة يغلب عليها الجوانب التطبيقية، وتهمل بصورة تكاد تكون كاملة فروع مثل التاريخ الاقتصادي، سواء المصري أو للشرق الأوسط ودوله، وهي المنطقة التي نعيش بها ونتأثر بما يحدث فيها، على الرغم من أن هذا الفرع من العلوم الاقتصادية يعيش نهضة كبيرة فى الغرب، وتصدر تباعا الكتب والدراسات ، وتنشأ المجلات العلمية التي تبحث وتنقب فيه ، وتلقي أضواء جديدة على تاريخ دوله أو تاريخ العالم الاقتصادي من منظور الحاضر، وفي ضوء تقدم وسائل البحث وأدواته، وتكتشف عن طريقه جوانب خفية أو غامضة فى مسيرة هذا التاريخ، بينما عقل تلك البلدان واهتمامها فى الأساس بحاضر بلدانها ومستقبلها، فالذهاب إلى الماضي أتي بغرض زيادة فهم الحاضر، وإنارة الطريق أمام المستقبل .

## تساؤلات الدراسة

- ما هي طبيعة ونوع المساعدات الاقتصادية التي قدمتها مصر إلي بريطانيا فى حروبها العالمية ؟
- هل كان الاقتصاد المصري من القوة بحيث كان بمقدوره تقديم المساعدات لدولة عظمي مثل بريطانيا ؟
- هل كانت تلك المساعدات الاقتصادية المقدمة من مصر اختيارية ، أم كان عنصر الإجبار هو الغالب فيها ؟

- هل استطاعت مصر استرداد قيمة تلك المساعدات كاملة ، وهل كان لها أثرها فى بناء الاقتصاد المصري ؟

## أهداف الدراسة

دراسة التطور التاريخي لمجالات السيطرة البريطانية على الاقتصاد المصري، وطبيعة الفوائد التي جنتها من وراء ذلك، ومقدار الخسارة المصرية المقابلة.

التعرف على ما ضاع على الاقتصاد المصري من فرص للتقدم، ضاعت بسبب فرض نمط معين من المشاركة فى قضايا بعيدة عن مجالات المصلحة المصرية.

التعرف على النزف الشديد الذي أصاب الاقتصاد المصري من جراء المشاركة فى نزاعات وحروب ليس لمصر بها علاقة.

## منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، الذي يقوم على جمع الحقائق والبيانات والمعلومات المتاحة لتحديد أبعاد الظاهرة محل الدراسة، وفهم طبيعتها ومحدداتها وأسبابها، ويتم الاستعانة بالبيانات الإحصائية والتاريخية المتاحة للتعرف على كل أبعاد ومتغيرات هذه الظاهرة.

## خطة الدراسة

تناولت الدراسة الموضوع محل البحث فى فصلين رئيسيين، بالإضافة إلى الخاتمة والنتائج، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: العلاقات المالية والاقتصادية بين مصر وبريطانيا أوائل القرن العشرين.

المبحث الأول: المجالات المالية والنقدية.

المبحث الثاني: المساعدات والخدمات المصرية لبريطانيا خلال الحرب العالمية الأولي والأثر على الاقتصاد المصري.

الفصل الثاني: بريطانيا والاقتصاد المصري فى الحرب العالمية الثانية.

المبحث الأول: المساعدات والخدمات التي قدمتها مصر لبريطانيا خلال الحرب.

المبحث الثاني: مشكلة الأرصدة الإسترلينية وتطوراتها.

الخاتمة والنتائج

# الفصل الأول

# العلاقات المالية والاقتصادية بين مصر وبريطانيا أوائل القرن العشرين

احتلت القوات البريطانية مصر عام ١٨٨٢، واستمر هذا الوضع حتى خروج أخر جندي بريطاني من مصر فى يونيو ١٩٥٦، وخلال تلك الفترة الطويلة تم تحويل الاقتصاد المصري لتلبية احتياجات الاقتصاد البريطاني فى السلم أو فى الحرب، وتوضح المؤشرات الاقتصادية تدني مستوي معيشة المصريين خلال تلك الحقبة، وسوف ندرس فى هذا الفصل تطور علاقات التبعية بين بريطانيا ومصر فى المجالات المالية والاقتصادية أوائل القرن العشرين، مع التركيز على ما حدث خلال سنوات الحرب العالمية الأولي.

## المبحث الأول: المجالات النقدية والمالية

بدأ النظام النقدي القائم على المعدنين ، الذي بدأه محمد على عام ١٨٣٤ فى التحلل ، مع الانخفاض فى أسعار الفضة الذي بدأ تدريجياً ثم اتخذ شكل الانهيار عام ١٨٦٠، وازدهرت المضاربة فى تجارة المعادن والنقود، وقد ساعد عليها التغيرات الموسمية فى سوق وتجارة القطن، حيث يتدفق الذهب من والي مصر، كما شاع اختزان الذهب وأغرقت العملات الأجنبية السوق المصري[1]، وفي عام ١٨٨٥وبعد ثلاث سنوات من الاحتلال البريطاني صدر دكريتو ( وهو قرار من خديوي مصر فى أي مجال ، ويعادل القرار الجمهوري أو المرسوم الملكي، وهو يختلف عن الفرمان الذي يصدر من السلطان فى تركيا ) ١٨٨٥ الذي أدى إلى اختفاء جميع العملات من التداول فى مصر عدا الجنيه الإسترليني الذهب، ومنذ ذلك التاريخ بدء خضوع العملة المصرية للجنيه الإسترليني، ومن بين العملات المختلفة التي كانت متداولة فى مصر استبقي دكريتو ١٨٨٥ ثلاثة فقط: الجنيه الإسترليني، والجنيه الذهبي الفرنسي، والجنيه المجيدي التركي، ولكن حددت أسعارهم الرسمية فى مستويات أقل من قيمتهم المعدنية، وطبقاً لقانون جريشام كان من المتوقع أن يطرد الجنيه المصري – حين يصدر منه كميات كافية – هذه النقود الجيدة من التداول، لكن لم تطبع من الجنيه المصري الذهبي سوي كميات ضئيلة، فقد كانت الكميات التي ضربت من الجنيه المصري قد

(١) ) زي هرشلاج « مدخل إلي التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط « دار الحقيقة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣ ، ص : ١٦٠ .

قدرت بمبلغ ٨٤٠,٥٨٤,١ جنيه فقط[١]، أما بالنسبة للجنيه الإسترليني فقد كان الفرق بين سعره الرسمي وقيمته المعدنية أقل من هذا الفرق بالنسبة لكافة العملات الأخرى، فأصبح بالتالي أردأ العملات، وأخذ المكان الذي كان يجب أن يأخذه الجنيه المصري، وبقي بذلك – من الناحية العملية - مستغرقًا وحده كل التداول النقدي فى مصر.

ورغم إنشاء البنك الأهلي المصري عام ١٨٩٨ وإعطاءه احتكار إصدار الأوراق النقدية المصرية، على أن تكون قابلة لاستبدالها بالذهب، فإن عادة استخدام الأوراق النقدية لم تكن قد تأصلت فى عقول المزارعين المصريين.

وفي سنة ١٨٩٨ صدر دكريتو بالقانون الأساسي للبنك الأهلي، وقد نص فيه أن للبنك حق إصدار أوراق البنكنوت، وذلك بشرط أن يكون لهذه الأوراق مقابل فى خزائنه، وقد نص فى الدكريتو أن يتكون ذلك الغطاء من الآتي[٢]:

١ – حتى النصف على الأقل ذهبًا.

٢ – النصف الآخر سندات تقوَّم بسعر لا يتجاوز السعر اليومي، وأن يحتفظ للحكومة وحدها بأمر اختيارها وتعيينها.

ولكن حق الحكومة المصرية – من وجهة نظر واقعية – كان حقًا نظريًا، نظرًا للسيطرة البريطانية على البنك وأعماله، فقد كان البنك الأهلي منشئاً برؤوس أموال انجليزية، كما أن البنوك الأخرى التي كانت تتولي عمليات الإقراض فى مصر لم تكن سوي فروع لمؤسسات أجنبية، وانجليزية على وجه الخصوص[٣]، ومن الجدير بالذكر انه لم تستطع حكومة مصرية واحدة أن تستخدم حقها الثابت فى دكريتو ١٨٩٨، والذي بمقتضاه تستطيع الحكومة المصرية أن تختار نوع السندات والأوراق المالية التي يجوز للبنك أن يقبلها كغطاء.

ولما أوقفت الحرب العالمية الأولي استيراد الجنيهات الإسترلينية الذهبية لحاجة بريطانيا إليها لاقي الجنيه المصري الورقي ازدهاراً كبيراً، وبرغم من أن القانون الأساسي للبنك الأهلي كان يشترط تغطية ٥٠ ٪ من الإصدار بالذهب، فقد فرضت

(١) د .جاد لبيب « بناء الاقتصاد المصري والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا « مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٢، ص: ١٦.

(٢) د. محمد مندور « حصن الاستعباد « صحيفة الوفد المصري، عدد بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٤٥، ونص المقال فى: د. محمد مندور « مقالاتي فى السياسة والاقتصاد ١٩٤١ – ١٩٤٨ « دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص: ٧٠ – ٧٢.

(٣) د. جاد لبيب، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

حالة الحرب ومجهودها بالنسبة للجانب البريطاني على البنك الأهلي استبقاء الذهب المستعمل غطاء لكل إصدار جديد مودعاً فى بنك انجلترا، ففي ٢ أغسطس ١٩١٤ منعت السلطات البريطانية تحويل الأوراق المالية إلى ذهب فى البنك الأهلي المصري، وأدخلت فى التداول الأوراق النقدية بصورة إجبارية، وأودع فى الخزانة البريطانية الرصيد الذهبي الخاص بالبنك الأهلي المصري، وانتزعت السلطات الانجليزية العملة الذهبية والفضية من التداول واستبدلتها بأوراق نقدية صغيرة[١].

ولم تكن تلك سوي خطوة أولي، تلاها إعلان بنك انجلترا سنة ١٩١٦ انه لم يعد فى استطاعته بسبب احتياجات الحرب الاحتفاظ بالذهب كغطاء لإصدار البنك الأهلي المصري، وبالتالي فقد أصبح غطاء الإصدار المصري منذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩٤٧ سندات على الخزانة البريطانية، وتحول النظام النقدي فى مصر، وبطريقة غير مشروعة، لأنها مخالفة للنظام الأساسي لبنك الإصدار (البنك الأهلي) من نظام قاعدة الذهب إلى نظام قاعدة الإسترليني .

وعلى الجانب المصري، أصدرت وزارة المالية - ممثلة للحكومة المصرية - عام ١٩١٦ تحت تأثير ضرورات الحرب البريطانية إعلاناً كان نصه[٢] « ليكن فى علم الجمهور، انه من جهة النظر إلى الزيادة الكبيرة التي لا تزال تحدثها احتياجات موسم القطن، فى الطلب على أوراق البنكنوت، ولما كان من جهة ثانية يحسن ألا يجمع من احتياطي الذهب مبلغًا يزيد عن الحد الذي تقضي به الحكمة فى الأحوال الحاضرة، لذلك تقرر أن يتسامح مؤقتاً بعض التسامح فيما هو معروض على البنك الأهلي من إبقاء كمية من الذهب فى الخزانة تعادل على الأقل نصف قيمة أوراق البنكنوت المصدرة، وقد رخص للبنك الأهلي أن يستبدل ببونات الخزانة الانجليزية التي إلى أجل قصير المقدار الذي يلزم من احتياطي الذهب لجعل الاحتياطي المذكور معادلاً لنصف الأوراق المصدرة طبقاً لقانون البنك » .

وكان معنى ذلك أن وزير المالية قد أباح للبنك الأهلي ابتداء من عام ١٩١٦ الحق فى أن يصدر أوراق بنكنوت مصرية دون أن يكون البنك ملزمًا بالاحتفاظ فى خزائنه بما يعادل نصف قيمتها ذهبًا طبقًا لقانونه التأسيسي، فله أن يصدر ما يشاء مقابل أذون على الخزينة البريطانية، وهكذا أصبح الجنية المصري يعتمد بصورة رسمية

(١) لوتسكي « تاريخ الأقطار العربية الحديث » دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٥ ، ص : ٤٤٨ .
(٢) د . محمد مندور ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٧١ .

على الجنية الإسترليني، وهذا يعني فى الواقع انضمام مصر إلى كتلة الإسترليني، وقد حصلت بريطانيا بمقتضى ذلك على إمكانية تسديد نفقاتها العسكرية فى مصر واحتياجاتها الغذائية وكافة ما يلزم لتمويل مجهودها الحربي من سلع وخدمات بأوراق نقد مصرية، دون أن تنفق جرامًا واحدًا من الذهب، وقد وضع ذلك فى يدها قوة شرائية لا حد لها فى السوق المصري[١].

وأصبح إصدار البنكنوت فى مصر يتم مقابل تسليم البنك الأهلي أذونات الخزانة البريطانية أو إيداع جنيهات إسترلينية لحساب البنك فى لندن، وبذلك تلاشت الرقابة على البنكنوت المصدر، وأصبح الجنيه المصري مرتبطًا بالجنيه الإسترليني، وكان من نتيجة ذلك أن الاقتصاد المصري كان يتعرض لأي اضطرابات نقدية تحدث فى انجلترا، فعندما تدهورت قيمة الجنيه الإسترليني بالنسبة للذهب فى نهاية الحرب العالمية الأولي تدهورت بالتالي قيمة الجنيه المصري[٢].

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الأموال المصرية مولت الحملات والمصالح البريطانية فى الشرق الأوسط، فقد تصرفت بريطانيا فى الثروة المصرية كما شاءت، حيث قدمت أربعة ملايين جنيه من الذهب المصري أثناء الحرب للإنفاق منها على « الثورة العربية « ضد الأتراك فى الحجاز، وطبقاً لجاك بيرك « كان على مصر أن تمول حملة لورانس بمعدنها النفيس، أي - بطريق غير مباشر – على حساب محصولها من القطن[٣] « .

وبعد الحرب العالمية الأولي بدء آل سعود يمارسون ضغوطًا شديدة على الشريف حسين فى مكة، وكان الأمل كبيرًا لدي البريطانيين فى استرضاءهم ببعض الهدايا المعقولة، وقد اقترح لذلك مبلغ ٦٠ ألف جنيه تم سحبها من البنك الأهلي المصري[٤].

وبرغم ظروف مصر الاقتصادية شديدة الصعوبة فرضت بريطانيا على مصر تقديم قروض بل وتبرعات لمساعدة مجهودها الحربي، ففي ميزانية ١٩١٧ كان دخل مصر الصافي ٣٥ مليون جنيه، استغلت بريطانيا جزءاً منه فى عقد قروضا لمصلحتها ومصلحة حلفاءها[٥].

---

(١) د . راشد البراوي ، د . محمد حمزة عليش « التطور الاقتصادي فى مصر فى العصر الحديث « الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص : ٢٠٦ .

(٢) د . محمد عبد العزيز عجمية « دراسات فى التطور الاقتصادي « الطبعة الأولي ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص : ٢١٤ .

(٣) جاك بيرك « مصر .. الامبريالية والثورة « الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص : ٣١ . وانظر فى ذلك أيضاً : ز ي هرشلاج « مدخل إلي التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط « مرجع سبق ذكره ، ص : ١٦١ .

(٤) جاك بيرك ، المرجع السابق ، ص : ٦ .

(5) Lloyd , G .” Egypt since Cromer “ London , 1933 , pp . 236 – 237

ومن الجدير بالذكر أن مصر تنازلت لانجلترا عن مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات، كانت مصر قد أقرضتها لانجلترا لإنفاقها فى شئون الحرب، وليس هناك من شك أن مصر أكرهت على ذلك التنازل، وقد قرر مجلس الوزراء التنازل عن ذلك المبلغ فى جلسته المنعقدة فى ٩ مارس ١٩١٨[١].

وفي عام ١٩٣١وعقب خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب تكونت ما عرف بكتلة الإسترليني ، وضمت المستعمرات والدول التابعة للإمبراطورية البريطانية، وقد تميزت هذه الكتلة قبل قيام الحرب العالمية الثانية بمجموعة من الخصائص أبرزها[٢] :

احتفاظ الدول الأعضاء بالكتلة باحتياطياتها النقدية كلها أو بعضها فى لندن .

ثبات سعر الصرف بين الجنيه الإسترليني وبين عملات الدول الأعضاء .

وجود علاقات تجارية وثيقة بين هذه الدول وبين بريطانيا .

ومن خلال هذه الخصائص التي اتسمت بها كتلة الإسترليني، استطاعت بريطانيا أن تحكم قبضتها على المستعمرات والبلدان التابعة، وأن تضمن من وراء ذلك استمرار استغلالها، حيث تمكنت من الحصول على الفائض الذي تحققه الموازين التجارية لبعض هذه المستعمرات والبلاد التابعة، والذي كان يودع فى لندن كاحتياطات نقدية، وكان ذلك يمثل نوعًا من الإقراض الميسر لبريطانيا، كما استطاعت بريطانيا من خلال ثبات سعر الصرف أن تنمي صادراتها إلى الدول الأعضاء، وان تصل إلى حد احتكار التجارة الخارجية لتلك الدول، وبذلك استطاع التنظيم الذي ساد كتلة الإسترليني أن يمتص إلى حد كبير الآثار الانكماشية التي أحدثها الكساد الكبير، وان يحقق انتعاشاً واضحاً فى الاقتصاد البريطاني[٣].

وفي عام ١٩٢٥ عادت بريطانيا إلي قاعدة الذهب ، وعادت بالتبعة وراءها مصر ، وفي عام ١٩٢٦ كان الغطاء الذهبي يساوي ٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، ارتفع إلي ٦,٢٤٠,٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٢ ، وكان مقدار السندات المصرية فى البنك الأهلي ضئيلاً للغاية ، فلم يزد عام ١٩٤٥ عن ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، فى نفس الوقت الذي قبل فيه البنك أذون علي

(١) شحاته عيسي إبراهيم « التاريخ الأسود للاستعمار البريطاني فى مصر» الطبعة الثانية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص : ١٢١ ، ( صدرت الطبعة الأولي عن الدار القومية عام ١٩٦٦ ) .

(٢) د . رمزي زكي « التاريخ النقدي للتخلف ، دراسة فى أثر نظام النقد الدولي علي التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث « عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص : ١٢٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص : ١٢٤ – ١٢٥ .

الخزانة البريطانية مقدارها ١١٠ مليون جنيه ، وقد كان هذا المبلغ الضخم كفيلاً لأن تصل المعاملات المالية إلي عدة مئات من الملايين ، وقد استطاع البنك الأهلي أن يقدم لبريطانيا فى سنوات الحرب ما تعدي مجموعه ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني[١]، اشتريت بها سلعًا وخدمات مصرية لخدمة جيوشها ومجهودها الحربي فى مصر والشرق .

وإزاء كل هذه التطورات حاولت الحكومة المصرية عام ١٩٤٠ أن تنشئ بنكًا مركزيًا مصريًا بديلا عن البنك الأهلي، يكون له حق إصدار النقد، ولم تنجح المحاولة، وتم مد امتياز البنك الأهلي فى طبع أوراق البنكنوت – الذي كان سينتهي عام ١٩٤٨ – لمدة أربعين عاماً أخري، وبعد فشل محاولة إنشاء بنك مركزي مصري مستقل اتجهت جهود الحكومة المصرية إلى محاولة تمصير البنك الأهلي، الذي كان أقرب إلى كونه فرعًا لبنك انجلترا، وطبقًا لذلك وافقت بريطانيا عام ١٩٤٠ على أن يكون مجلس إدارة البنك مصريًا، وعلي أن تصبح أغلبية أعضاء مجلس الإدارة مصرية أيضًا، كما تم الاتفاق على أن يقتصر التوظيف فى البنك على المصريين ابتداء من عام ١٩٤٠ (إلا فى أحوال استثنائية تم تحديدها ).

وبرغم ذلك فقد ظلت السلطة الحقيقية فى يد محافظ البنك (الانجليزي) من جهة، وفي يد الجمعية العمومية للبنك من جهة أخري[٢].

وكان ملفتا للنظر أن اختارت بريطانيا هذا التوقيت لمد امتياز البنك الأهلي، مع أن مدة امتيازه كانت ستنتهي عام ١٩٤٨، وكان الهدف البريطاني واضحاً، فبرغم كل شيء ظلت السلطة الفعلية على شؤون البنك انجليزية، وبهذه الصفة تحكمت بريطانيا فى شئون النقد واقتصاديات البلاد تحكماً تاماً خلال الحرب العالمية الثانية، كما فعلت فى الحرب التي سبقتها.

(١) د . محمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص : ٧١ .

(٢) د . محمد مندور « حصن الاستبداد ٢ » صحيفة الوفد المصري، عدد بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٤٥ ، ونص المقال فى : د . محمد مندور « مقالاتي فى السياسة والاقتصاد ١٩٤١ – ١٩٤٨ » دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص : ٧٢ – ٧٦ .

## المبحث الثاني

## المساعدات والخدمات المصرية لبريطانيا خلال الحرب العالمية الأولي والأثر على الاقتصاد المصري

أصبحت مصر طرفًا فى الحرب بمجرد قيامها، وقد أثر نشوب الحرب العالمية الأولي سنة ١٩١٤ تأثيرًا عميقًا فى الحالة الاقتصادية لمصر، وقد أدي مركزها السياسي وموقعها الجغرافي إلى الزج بها فى منطقة الحرب، فتغير هيكلها الاقتصادي، وتأثرت رفاهيتها المادية بشدة، وانكمش الطلب العالمي على قطنها وانخفض ثمنه تبعًا لذلك، وهو محصولها الرئيس الذي تقوم عليه الحياة الاقتصادية للبلاد، مما أثر بدوره على إيرادات الدولة، كإيرادات الجمارك والسكك الحديدية. وسوف نبحث فى هذا الجزء المساعدات والخدمات التي قدمتها مصر – أو التي أجبرت على تقديمها – لصالح المجهود الحربي البريطاني، وأثر ذلك على الاقتصاد المصري، وذلك فى النقاط الآتية:

١ – محصول القطن

أصبح الاقتصاد المصري برمته خاضعاً للاقتصاد البريطاني ومتطلباته منذ بداية الاحتلال، فقد فرض على مصر أن تكون دولة ذات طابع زراعي بحت، مع ما يحمله ذلك من تدهور قيمة المنتجات الزراعية بالنسبة للمنتجات الصناعية فى الأجل الطويل، وتعرض القطن لتقلبات الاعتماد على محصول واحد، خاصة وهو مادة أولية لصناعة يعاني الطلب عليها لتغييرات دورية واسعة.

وقد سعرت أثمان القطن تسعيرًا بخسًا لفائدة انجلترا، وذكر كثير من الخبراء الماليين - وخاصة الأمريكيين - أن مصر لو كانت على الحياد أثناء الحرب لربحت مبالغ طائلة[1].

وكانت سلطات الاحتلال البريطاني قد قلصت المساحات المزروعة قطنًا بصورة إجبارية، فنظراً للأزمة فى إنتاج الحبوب الذي يكفي سكان البلاد بالإضافة إلى الجيوش البريطانية المقيمة فى مصر، تم توسيع مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب (وخاصة القمح والأرز) وحددت مساحة الأراضي المزروعة بالقطن، فتقلصت من

(١) جولييت أدم « انجلترا فى مصر » مطبعة شركة العلم والدفاع الوطني بالقاهرة، الطبعة الأولي، ١٩٢٢، ص: ٢٩٨.

مليون و٧٥٥ ألف فدان عام ١٩١٤ إلى مليون و١٨٦ ألف فدان عام ١٩١٥، أي خلال عام واحد فقط[١]، وفي يونيو ١٩١٧ قررت الحكومة المصرية بتوجيه من المستشار المالي البريطاني تحديد سعر القطن بثلاثة وعشرين ريالاً، وهو سعر يقل عن سعره الحقيقي، وقامت بإلغاء أوامر تصدير القطن وحصرها فى عدد محدود من بيوت التصدير الأجنبية[٢]، ثم أصدرت فى ٨ سبتمبر ١٩١٧ تحت تأثير الخوف من تعرض موارد الطعام الأساسية فى البلاد لتهديد خطير مرسوماً حرمت فيه زراعة القطن فى الوجه القبلي، وقيدت زراعته بثلث الأراضي القابلة للزراعة فى الأجزاء الأخرى من البلاد[٣]، وقد أصيب ملاك الأراضي بخسائر كبيرة فى موسم ١٩١٨ عندما احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه فى ذلك العام، وما كان مخزوناً من عام ١٩١٧، وحددت شراءه بمبلغ ٤٢ ريالاً للقنطار، بينما كان سعره وقت إصدار هذا القرار فى الخارج ٦٤ ريالاً[٤].

وطبقا لبعض التقديرات، فقد قامرت بريطانيا بأكبر إنتاج حيوي لمصر طوال مدة الحرب وحققت ربحًا يزيد على ٢٠٠ مليون جنيه[٥] .

٢ – مصادرة المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية

مع بداية الحرب وضعت الموانئ المصرية والمواصلات والصناعة والزراعة تحت تصرف الجيش البريطاني، وقد أعيد تنظيم اقتصاديات البلاد بصورة كاملة، واتخذت السلطات العديد من الإجراءات الاستثنائية لتموين السكان ومعهم أكثر من ٢٧٥ ألف جندي بريطاني كانوا مرابطين فى مصر[٦]، ففي ٢ أغسطس ١٩١٤ منعت تصدير كافة المواد الضرورية إلى الخارج، وانتهجت سياسة المراقبة على الأسعار، وجعلت الحرب من استيراد القمح أمرًا عسيرًا، وجوبهت السلطات بخطر أزمة غذائية مما جعلها تعجل فى إنتاج الحبوب[٧].

(١) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٤٧ .
(٢) عبد الرحمن الرافعي، ثورة سنة ١٩١٩ الجزء الأول، الطبعة الثانية، ١٩٥٥، مكتبة النهضة المصرية، ص ص: ٥٧ – ٥٨ .
(٣) يوسف خليل، تطور الحركة القومية فى مصر من ١٨٨٢ – ١٩١٩، رسالة دكتوراه فى تاريخ مصر الحديث، ١٩٥٧، ص ص: ٣٦٧ – ٣٦٨ .
(٤) عبد الرحمن الرافعي، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٥٨ – ٥٩ .
(٥) جاك بيرك، مصدر سبق ذكره، ص: ٤١ .
(٦) لوتسكي، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٤٧ .
(٧) المرجع السابق، ص: ٤٤٧ .

وقد تعرض الفلاحون لمصادرة حيواناتهم وحبوبهم، واستولت عليها السلطات العسكرية بأبخس الأسعار[١]، وفي أغسطس ١٩١٧ احتكرت السلطات البريطانية محصول الذرة الخضراء لمعسكرات الجيش فى القاهرة والإسكندرية وضواحيهما، وحدد المقدار الشهري الذي يتعين على كل مدينة أن تقدمه، فالقاهرة تقدم ٢٥٠٠ طن انجليزي، والإسكندرية ٢٠٠٠ طن انجليزي[٢]، واصدر القائد العام للقوات البريطانية فى نوفمبر ١٩١٧ أمره بالحصول على المؤن اللازمة للحملة العسكرية بالأسعار الرسمية، التي حددت بأقل الأسعار، وانتشر رجال الحكومة ينقبون فى منازل الفلاحين بحثاً عن مطالبهم، وعندما قررت السلطات الاستيلاء على التبن، قامت الحكومة بإدخاله فى التسعيرة حتى تستولي عليه السلطات العسكرية البريطانية بثمن محدود، وقد بلغ التبن المطلوب للسلطات العسكرية أواخر عام ١٩١٧نحو٥٣٠,٠٠٠ حمل، فقسمت هذه الأحمال على الأقاليم[٣]، كذلك رأي مجلس الوزراء إعفاء رسم السكر المكرر اللازم للسلطة العسكرية، لكن السكر الأهلي وضعت عليه الرسوم، كما احتكرت السلطات العسكرية كل إنتاج البطاطس لتمون به قواتها، وتبع ذلك بذرة القطن، وعينت لجنة عرفت باسم « لجنة مراقبة بذرة القطن » لكي تتولي شراء وتخزين وشحن بذرة القطن لعام ١٩١٧ – ١٩١٨ لحساب الحكومة البريطانية[٤]، وكثرت المصادرات لما يمتلكه الأهالي من حبوب ومواد غذائية، مثلما حدث مع الذرة الشامية والرفيعة، فقد أمرت السلطات البريطانية كل شخص يملك أية مقادير منها أن يخطر مأمور المركز التابع له بما فى حيازته منها، وذلك فى خلال عشرة أيام من تاريخ الإعلان عن ذلك، وفي أبريل ١٩١٨ أمرت السلطة العسكرية العمد بالمحافظة على الأجران بمنع المزارعين من التصرف فى محاصيلهم، وأن يتم تخزينها عند عمد البلاد حتى تأخذ السلطات حاجتها من الحبوب، كما استولت على الأشجار لتنتفع بأشجارها، واستحوذت على نشارة الخشب لحاجة الجيش إليها[٥].

(١) تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة علي معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمي ، ص : ٢٤٣ ، ورد ذلك فى : د . عبد العظيم رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ – ١٩٣٦، الجزء الأول » الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص : ٦٨

(٢) د . لطيفة محمد سالم « مصر فى الحرب العالمية الأولي » دار الشروق ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٤٤ .

(٣) أحمد شفيق باشا « حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولي » ١٩٢٤ ، ورد ذلك فى : د . لطيفة محمد سالم ، المرجع السابق ، ص : ٣٤٤ .

(٤) د. لطيفة سالم ، مرجع سابق ، ص : ٣٤٥ .

(٥)المرجع السابق ، ص : ٣٤٦ .

٣ – النقل والمواصلات

قامت السلطات العسكرية البريطانية بالسيطرة على وسائل النقل المصرية بالكامل، وتسخيرها فى خدمة المجهود الحربي البريطاني، فاستخدمت السكك الحديدية المصرية فى نقل الجنود والذخائر والمؤن إلى ميادين القتال المختلفة وأماكن تمركز القوات طوال مدة الحرب، فبليت مع كثرة الاستخدام وأصاب أجزاء منها التلف[١]، وقد أمرت السلطات العسكرية بجمع المراكب التجارية على النيل وخصصتها للأعمال الحربية، ولهذا أصبح النقل بطريق النيل صعبًا ونادرًا فى تلك السنوات، والنقل بالسكك الحديدية مكلفًا ومحدودًا، مما أدي إلى ازدياد المتاعب الاقتصادية للمصريين[٢].

وبالنسبة للدواب، وهي وسيلة النقل الرئيسية للأهالي فى ذلك العصر، فقد قامت السلطات البريطانية الحاكمة بجمع جميع الدواب من الجمال والحمير واستولت عليها لصالحها، وأمرت السلطة العسكرية مديري الأقاليم بجمع عدد مخصوص من الدواب، وكان مأمور كل مركز يفرض بدوره على كل بلدة أو قرية ما يخصها من القدر المطلوب من الدواب، وكان على العمد والمشايخ فى عموم البلاد أن يقدموا كشوفًا وافية تشتمل على عدد الجمال والحمير وأصحابها، وقبض على أعداد كبيرة من الأهالي لإخفائهم بعض الدواب[٣].

وفي ٢٦ نوفمبر ١٩١٧ نشرت السلطة العسكرية إعلانًا أمرت فيه جميع المصريين أن يقدموا دوابهم، وأصبح غير مصرح لهم بالتصرف فيها أو حتى نقلها، وفرضت العقوبات على من يخالف تلك الأوامر[٤].

٤ – المباني والأراضي والمرافق المصرية

وضعت السلطات البريطانية يدها على أراض ومبان كثيرة فى جميع إنحاء مصر، فعندما احتاجت لمد خط السكة الحديد بين الإسماعيلية والزقازيق لخدمة أغراضها العسكرية، أصدر القائد الأعلى للجيوش البريطانية فى مصر أمرًا بنزع

(١) شحاتة عيسي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: ١٢١.

(٢) صحيفة وادي النيل، عدد بتاريخ ٧ فبراير ١٩١٦، وصحيفة الأفكار، عدد بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩١٨، ورد ذلك فى: د. لطيفة محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٤.

(٣) أحمد شفيق باشا «حوليات مصر السياسية، التمهيد، الجزء الأول» طبعة حديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢، ص ص: ١٣٤ – ١٣٥.

(٤) د. لطيفة محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٠.

ملكية الأراضي التي سيمر خلالها الخط المعني[١]، وفي أغسطس ١٩١٨ نشر القائد الأعلى لجيوش بريطانيا بلاغاً بإلحاق الأراضي التي تحتلها القوات البريطانية فى أبي قير بالإسكندرية، بجميع المباني والأشجار التي فيها إلى أملاك وزارة الحربية البريطانية، وتعيين لجنة لتثمينها ودفع قيمتها لأصحابها[٢]، واستولت السلطة العسكرية على ممتلكات العديد من الأفراد بدون تعويض، على الرغم من إعلانها خلاف ذلك[٣]، وتنازلت الحكومة المصرية للسلطات البريطانية مجانا عن أراض مساحتها ٤٢٠٣ متر بحي جاردن سيتي فى القاهرة، لتوسيع مباني دار الحماية البريطانية، وقد قدرت قيمتها بنحو ١٢٠٨ جنيها[٤].

ومن ناحية ثانية جندت كل المصالح والهيئات الحكومية وغير الحكومية لمتطلبات السلطات العسكرية البريطانية، فوزارة الأشغال ومصلحة السكك الحديدية قامتا بدور عظيم فى إنشاء الاستحكامات الدفاعية على ضفة قناة السويس الشرقية، وهو ما اعترف به البريطانيون أنفسهم[٥]، وقدمت وزارة الأشغال العمومية المساعدات القيمة لتعبيد الطرق، فكانت تمونها بالأحجار، وكلفت الورش الصناعية بوضع نفسها تحت خدمة السلطة العسكرية، وزادت الحكومة الاعتمادات لمصلحة التعليم الفني والصناعي والتجاري، بسبب زيادة العمل الناشئ عن كثرة الطلبات التي توصي بها السلطة العسكرية فى الورش التابعة لها[٦].

٥ – الأثر على الصناعة

أدت الحرب وقطع العلاقات التجارية الخارجية إلى بدء الاهتمام بتطوير الصناعة المصرية المحلية، لتحاول سد جزء من الاحتياجات التي توقف تلبية الطلب عليها بتوقف الاستيراد، وكانت الحرب بالنسبة للرأسمال الوطني بديلًا مناسبًا أكثر من الحواجز الجمركية الوقائية، إذ أدت إلى توقف استيراد السلع والمنتجات الصناعية من الخارج، ولملء الفراغ الناتج عن عدم وصول وتوفر هذه المنتجات بدأ رأس المال الوطني بالتوسع فى المشروعات الخاصة، وافتتحت مئات المشروعات اليدوية وشبه الصناعية، فى مجالات المنسوجات والخياطة والأحذية والجلود

(١) المرجع السابق، ص: ٣٥٠.
(٢) احمد شفيق باشا، ٢٠١٢، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦٤.
(٣) صحيفة الأهرام، عدد بتاريخ ٧ يونيو ١٩١٥.
(٤) جلسة مجلس الوزراء المنعقدة فى ٣١ أكتوبر ١٩١٦.
(٥) انظر فى ذلك: صحيفة وادي النيل، عدد بتاريخ ١٥ يناير ١٩١٦. وصحيفة الوطن، عدد بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩١٦.
(٦) د. لطيفة سالم، ص: ٣٥٢.

والسكر والمشروبات الروحية والأثاث المنزلي وغيرها من الفروع الصناعية اليدوية الصغيرة[١].

كان النشاط الاقتصادي فى مصر عندما نشبت الحرب العالمية الأولى يتركز فى يد العناصر الأجنبية التي تموله وتشرف عليه فى كافه مناحيه، فيما عدا الأعمال البسيطة التي لا يمكن جلب من يقوم بها بصورة اقتصادية[٢]، ففي خلال العقدين اللذين سبقا الحرب العالمية الأولي توغلت رؤوس الأموال الأجنبية فى الاقتصاد المصري، إلى أن بلغ رأس المال الأجنبي عام ١٩١٤ نحو ٩١٪ من مجموع الأموال التي تستغل فى الشركات المساهمة، دون أن يشمل ذلك قناة السويس[٣]، ومن الجدير بالذكر أن أغلب هذه الاستثمارات لم تكن تستغل فى الصناعة، فالمستثمرين الأجانب لم يكونوا راغبين فى منافسة صناعات بلدانهم، بالإضافة إلى أن سياسة الاحتلال البريطاني كانت تقتضي بقاء مصر دولة زراعية فى المقام الأول تلبية لاحتياجات الاقتصاد البريطاني من محصول القطن[٤].

وقد ظهرت أولي دلائل اهتمام الرأسمالية المصرية بتنظيم صفوفها استغلالاً للظروف الجديدة فى تأليف الحكومة « لجنة التجارة والصناعة » عام ١٩١٦، التي ضمت كبار الرأسماليين المصريين مثل طلعت حرب ويوسف قطاوي وإسماعيل صدقي وغيرهم، وذلك لدراسة الأسس التي ستقوم عليها الصناعة المصرية، وقدمت اللجنة تقريرًا مهمًا، ظل لفترة طويلة الجهد النظري الأبرز فى كيفية قيام صناعة مصرية محلية.

لكن قامت فى سبيل قيام صناعة مصرية وطنية ناجحة عقبات عديدة، فالرأسمالية المصرية وهي تعلم أن الحماية التي جاءت بها الحرب مؤقتة، وأن إقدامها على خلق صناعة كاملة تستطيع أن تنافس المنتجات الأجنبية المنتظر دخولها بعد الحرب أمر لا يمكن تحقيقه فى وقت وجيز، جعل معظم المشاريع الصناعية التي ظهرت فى تلك الفترة لمواجهة ظروف الحرب، من النوع المحدود الموارد، والذي يتبع نظم الإنتاج الفنية العتيقة[٥].

(١) لوتسكي، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٤٤٧ – ٤٤٨.
(٢) د. صبحي وحيدة « فى أصول المسألة المصرية » مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠، ص: ١٨٢.
(٣) أنظر بتوسع أكثر: د. أمين مصطفي عفيفي « تاريخ مصر الاقتصادي والمالي فى العصر الحديث »، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٥٤، ص ص: ٤٨٨ – ٤٩٦.
(٤) د. نجلاء إبراهيم عز الدين « العالم العربي » دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٢، ص: ١٩١.
(٥) د. راشد البراوي، د. حمزة عليش، مرجع سبق ذكره، ص: ١٩٢.

وانتعشت خلال سنوات الحرب صناعات وحرف مثل الدباغة والأثاث والنسيج والأدوات الجلدية، وكثرت معاصر الزيوت ومطاحن الغلال وورشك السبك والحدادة[١].

ولكن مع انتهاء الحرب، زالت الظروف التي ساعدت على انتعاش هذه الصناعات، وتحت حماية الاحتلال الانجليزي عادت السلع والمنتجات الأجنبية لتملأ الأسواق المصرية من جديد، ولتقضي بصورة شبه كاملة على المصنوعات الوطنية الصغيرة.

وقد زاد أفراد الطبقة العاملة نتيجة للنشاط الصناعي الذي ظهر إبان الحرب، ونتيجة أيضا للعمل فى السلطة العسكرية، ففي إحصاء عام ١٩٠٧ كان عدد المشتغلين بالصناعة يبلغ ٣٠٦,٤٢٥ عاملاً، ارتفع هذا الرقم ليصل إلى ٤٨٩,٢٩٦ عامل عام ١٩١٧[٢].

٦ – الخدمات الطبية والصحية

قدم أطباء مصر خدماتهم للقوات البريطانية، فتواجدوا على الحدود، وقاموا بكل ما طلب منهم من أعمال، وكان التعاقد معهم مدته ستة أشهر لكي يخدموا فى فرقة العمال المصريين، وتحملت الحكومة المصرية نفقاتهم[٣]، كما تعاونت الحكومة المصرية فى إيجاد وتوفير المستشفيات لاستقبال جرحي الحرب، ووضعت تحت تصرف السلطة العسكرية البريطانية مبان كثيرة فى كافة إنحاء البلاد لتكون مستشفيات للجنود، وخاصة على طول مدن ومحافظات قناة السويس، كما حولت السلطات العسكرية المدارس فى الزقازيق إلى مستشفيات عسكرية، وانتقلت المدارس إلى أماكن أخري، كما حولت مدارس وفنادق كثيرة فى الإسكندرية إلى مستشفيات، وعلي طول النيل حتى أسوان حولت الفنادق الفاخرة إلى مستشفيات عسكرية[٤].

كما حدث فى تلك السنوات، وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي عاني منها الشعب المصري، أن فرضت السلطات العسكرية البريطانية على المصريين تقديم تبرعات لصالح الصليب الأحمر، ففي عام ١٩١٧ كان نصيب مصر من التبرعات لجمعية الصليب الأحمر وفرسان القديس يوحنا ١١٨٦٧ جنيهاً[٥]، فى حين بلغت التبرعات عام ١٩١٨ مبلغاً لم تصل إليه فى السنوات الأولي للحرب، لتصل إلى ٢٢٥٨٠٠ جنيه[٦]،

(١) د. أمين مصطفي عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٥٦.
(٢) مليكة عريان « مركز مصر الاقتصادي » القاهرة، ١٩٢٣، ص: ٨٩، ورد ذلك فى: عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره، ص: ٨٣.
(٣) د. لطيفة سالم، مرجع سبق ذكره، ص: ٣٤٦.
(٤) صحيفة الأهرام، عدد ١ يناير ١٩١٥، ٢٦ يناير ١٩١٧، وصحيفة الأفكار عدد ٨ نوفمبر ١٩١٥، ورد ذلك فى: د. لطيفة سالم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٧.
(٥) أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ص: ١٦١.
(٦) المرجع السابق، ص: ١٦٩.

وقد اتبعت الحكومة طريق الإجبار لتدبير تلك الأموال، ففرض على كل مدينة وكل قرية أن تدفع مبلغًا معينًا من المال، ومارس حكام الأقاليم الضغط بوسائلهم الخاصة على مرؤوسيهم، الذين أرغموا عموم الشعب على تقديم تلك الأموال بوسائل الإكراه.

٧ – البترول المصري

استولت السلطات البريطانية على كل بترول مصر خلال سنوات الحرب، فأخذ منها ١٠٠ ألف طن عام ١٩١٤، واستمر ذلك حتى بعد الحرب، فقد بلغ ما استولت عليه ١٤٨,٠٠٠ طن عام ١٩٢٠، و١٨٢,٠٠٠طن عام ١٩٢١[١]، ونتيجة لذلك انخفض المتاح من منتجات البترول المصري للشعب بصورة لم يسبق لها مثيل، فاضطرت الحكومة إلى صرف تذاكر للناس حدد فيها المقدار المسموح لكل شخص بشرائه منه[٢].

٨ – استخدام العمالة المصرية لصالح السلطة العسكرية البريطانية

توسعت بريطانيا بشدة فى استخدام العمالة المصرية فى مجهودها الحربي، وخاصة فى الأعمال التي تعتمد على العمل اليدوي والطاقة البدنية، وتشمل: تعبيد الطرق، وإنشاء السكك الحديدية، وحفر الآبار والخنادق فى جبهات القتال، ومد أنابيب المياه، وإقامة الاستحكامات الدفاعية، ونقل معدات التليفون والتلغراف، ونقل المهمات والذخائر ووسائل التموين المختلفة إلى الخطوط الأمامية، والتي لا تصل إليها خطوط السكة الحديد، ومن هنا رئي جمع المصريين على شكل فيالق تعمل فى خدمة السلطات العسكرية البريطانية، وتم تكوين فيلقين:

فيلق العمال، للقيام بالأعمال اليدوية وراء خطوط القوات البريطانية.

وفيلق الجَّمالة، لنقل المهمات وغيرها من نهاية خطوط السكك الحديدية إلى الخطوط الأمامية[٣].

وكان الحشد فى فيالق العمل يجري ما بين ٣ إلى ٤ مرات فى العام، ويتطلب فى كل مرة ١٣٥ ألف شخص[٤]، ومن حيث الشكل، كان يعتبر طوعيًا ويتم عن طريق التعاقد الاختياري، إلا أن الواقع كان خلاف ذلك، إذ كانت الحكومة وأجهزتها تمارس الضغوط أثناء حشد الجموع، مع استخدام الإكراه البدني، وكان بعض العمد يقومون

(١) جاك بيرك، مرجع سبق ذكره، ص: ٤١.
(٢) أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٢.
(٣) د. لطيفة سالم، مرجع سبق ذكره، ص: ٣١٣.
(٤) لوتسكي، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٤٥.

بإعفاء الفلاحين من العمل مقابل رشوة معينة، ويرسلون آخرين غير مرغوب فيهم إلى الخدمة فى تلك الفيالق، وفي عام ١٩١٧ ألغي نظام التعاقد الاختياري، وتابع العسكريون الانجليز عملهم فى جلب العمالة بصورة إجبارية مكشوفة .

وقد جاوز عدد ضحايا فيالق العمل من المصريين ٣٠ ألف شخص، وجاوز مجموع من عاني منهم مليون فلاح وعامل مصري، وكانت مدة الخدمة فى فيالق العمل ٦ أشهر[١]، وحولت الأعمال الشاقة العمال إلى مقعدين، وأنهكتهم لدرجة أن الانجليز كانوا يفضلون الاستعاضة عنهم بأيدي عاملة جديدة[٢].

وقد ساعدت فيالق العمل المصرية فى المجهود الحربي البريطاني خارج الحدود المصرية، وخاصة فى فلسطين والعراق وغاليبولي وفرنسا، ففي فلسطين مثلاً كان عدد المصرين العاملين مع الجيوش البريطانية قد بلغ ١١٧٠٠٠مصري (فرقة العمال وفرقة الجَّمالة)، بينما أشارت التقارير الرسمية إلى أن ما أرسل عام ١٩١٦ فقط إلى فرنسا زاد على ١٠ ألاف مصري، وما أرسل إلى العراق زاد عن ٨٠٠٠ مصري[٣] .

٩ – الآثار المالية والتضخمية

تأثرت الحالة الاقتصادية لمصر بشدة بمجرد قيام الحرب العالمية الأولي، ويرجع ذلك إلى انكماش الطلب العالمي على القطن، مما أثر بدوره على إيرادات الدولة، وخاصة ما تعلق منها بالنشاط التجاري، كإيرادات الجمارك والسكك الحديدية، على أن الحرب لم تترك بابًا من أبواب الإيرادات لم تؤثر فيه، فانخفضت إيرادات الجمارك خلال السبعة الشهور الأولي للحرب بمقدار ٥٨٪، وإيرادات السكك الحديدية بمقدار ٢٩٪، وإيرادات الموانئ ٤٦٪، وإيرادات البريد ٣١٪، والرسوم القضائية ٣٠٪، ولم يكن التأثير كبيرًا على ضريبة الأطيان العقارية[٤]، ولمقابلة زيادة النفقات على الإيرادات، تم اللجوء إلى المال الاحتياطي، بالاقتراض على الأوراق المالية التي كان مستثمرًا فيها، ولم تكن تلك الطريقة كافية، فزيدت الضرائب والرسوم وأجور السكك الحديدية والبريد والتلغراف، ولم تأت هذه الطريقة بإيرادات كافية أيضًا، فاضطرت الحكومة

(١) المرجع السابق، ص: ٤٤٦ .
(٢) المرجع السابق، ص: ٤٤٦ .
(٣) أنظر فى ذلك:
أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٤٢ .
جولييت آدم، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٩٧ .
لوتسكي، مرجع سبق ذكره، ص: ٤٤٧ .
- د. لطيفة سالم، مرجع سبق ذكره، ص ص: ٣١٤ – ٣١٥ .
(٤) د. محمود رياض عطية « أسباب ازدياد النفقات العامة فى مصر » مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ١٩٤٨، ص: ١٣١ .

إلى ضغط المصروفات، فأوقف تنفيذ كافة المشروعات، إلا فى حدود مبالغ قليلة مما تستدعيه ضرورة إتمام الأعمال التي كان العمل جاريًا فيها[١] .

غير أن هذه الحالة لم تلبث أن تحسنت قليلاً، ويرجع ذلك لسببين: ارتفاع أسعار القطن لزيادة الطلب الحربي عليه مع قلة المعروض منه، وجود عدد كبير من جنود بريطانيا والدول المتحالفة معها فى مصر وشراء ما يلزم السلطات العسكرية من المؤن من السوق المحلي، مما أدي إلى زيادة النقود المتداولة، وإحداث حالة من الرواج فى البلاد[٢]، إلا أن أثار التضخم وارتفاع الأسعار كان كبيرًا على جميع الفئات ، وخاصة صغار المستهلكين، وأصحاب الدخل الثابت .

وقد سَّهلت حرية الصرف وثبات السعر بين الجنيه المصري والجنيه الإسترليني من تمويل مستلزمات الحرب واحتياجات القوات البريطانية وقوات الحلفاء المرابطة فى مصر، فقد كانت انجلترا تستطيع إشباع احتياجات جيوشها إلى أقصي الحدود من السوق المصري، دون أي خوف من انخفاض سعر صرف عملتها بالنسبة للجنيه المصري، بل إن مشترياتها من السوق المصري لم تكن تكلفها شيئا كثيرًا، ففي مقابل البضائع والخدمات كانت مصر تأخذ سندات بريطانية (أذون على الخزانة البريطانية) لا تستطيع حتى إحضارها إلى مصر، وإنما كانت تكتفي بالاحتفاظ بها فى لندن، فبريطانيا لم تكن تستطيع وقتها أن تدفع لمصر مباشرة ثمن السلع والخدمات المصرية بضائع وخدمات أيضًا .

وقد كانت هذه المشتريات البريطانية - بتضخيمها للدخول النقدية فى مصر - تنتج بعد الدفعة الأولي للطلب الأجنبي دفعة أخري لا تقل أهمية من الأولي ، قادمة هذه المرة من الطلب الداخلي، وحدث فى مصر ما حدث تمامًا فى كثير من البلاد المحتلة، من توجيه التضخم نحوها، بدلاً من الاحتفاظ به فى البلدان المنتصرة[٣] .

وقد زادت كمية الأوراق النقدية المتداولة أثناء الحرب كثيرًا فى مصر، فبينما كان مقدارها ٨٢٥٠ ألف جنيه إسترليني فى نهاية ١٩١٤، فإنها ازدادت فى نهاية ١٩١٩ إلى أكثر من ثمانية أضعاف، خاصة أسعار اللوازم الضرورية، وارتفع مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة من ١٠٠ عام ١٩١٣ إلى ٢١١ عام ١٩١٨[٤] .

(١) المرجع السابق ، ص ١٣١ .
(٢) المرجع السابق ، ص : ١٣٢ .
(٣) د . جاد لبيب ، مركز سبق ذكره ، ص ص : ١٦٣ – ١٦٤ .
(٤) للمزيد من التفاصيل فيما يخص هذه النقطة يرجي الرجوع إلي كل من : لوتسكي ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٤٤٨ ، وأحمد شفيق باشا ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٦٣ .

ونتيجة لذلك ارتفعت الشكوى من جانب أفراد الشعب، وخاصة طبقة الموظفين، حيث أصبح الواحد منهم لا يكاد يفي بحاجة بيته من الخبز فحسب، ونتيجة لزيادة التذمر قررت الحكومة عام ١٩١٨ تخصيص مبلغ ٣٢٧٥٣٥ جنيهاً لإعانتهم بنسب وقيود محددة[١].

## الفصل الثاني

## بريطانيا والاقتصاد المصري فى الحرب العالمية الثانية

مع بدء الحرب العالمية الثانية وضعت كافة موارد مصر تحت تصرف بريطانيا وحلفاءها، كان جزءًا من ذلك تنفيذاً لبنود معاهدة ١٩٣٦، بين كان الجزء الأكبر نتيجة للهيمنة الاستعمارية لبريطانيا واحتلالها لمصر.

وقدمت مصر لبريطانيا وحلفاءها ما لديها من أغذية ومحاصيل وموارد الطاقة والبترول والمواد الخام، ووضعت تحت تصرفها مرافق مصر بالكامل، وقد أدي ذلك إلى عدم كفاية الإنتاج المحلي لاستهلاك البلاد، فتم رفع أسعار الضروريات، وأنهك العامل والفلاح وطبقة الموظفين وذوي الدخل المحدود، وكان يتم تقييد كل ذلك كأرصدة دائنة لمصر على الخزينة البريطانية، الأمر الذي أدي إلى ظهور ما يعرف فى التاريخ الاقتصادي لمصر بقضية الأرصدة الإسترلينية. وسوف ندرس فى هذا الفصل ما قدمته مصر من مساعدات لبريطانيا أثناء الحرب، ونتيجة وأثر ذلك على الاقتصاد المصري، وذلك فى المبحث الأول، ثم سنعرج – فى المبحث الثاني - إلى دراسة مشكلة الأرصدة الإسترلينية التي نتجت عن المساعدات المصرية أثناء سنوات الحرب.

## المبحث الأول

## المساعدات والخدمات التي قدمتها مصر لبريطانيا خلال الحرب

قدمت مصر مساعدات سخية لبريطانيا وحلفاءها فى أثناء الحرب التي استمرت ست سنوات، وفرض عليها تقديم تضحيات عظيمة، نتج عنها أثار بعيدة المدى على الحياة الاقتصادية فى مصر.

(١) أحمد شفيق باشا، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٣.

## أولاً: المساعدات والخدمات التي قدمتها مصر

تنوعت المساهمات والخدمات والتضحيات المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية، ويمكن تقسيمها إلى البنود التالية:

### ١ – المساعدات ذات الطابع الحربي

ساهمت القوات المصرية فى مساعدة الحلفاء بقدر كبير، فقد تحمل الجيش المصري الصدمات الأولي لحرب الصحراء الغربية مع الايطاليين والألمان، وذلك فى السلوم وفي سيوه، وقام بحماية جناح القوات البريطانية الأيسر من أي تطويق يقوم به الطرف الأخر، وانفردت القوات المصرية بالدفاع عن قناة السويس فى بداية الحرب، وخاصة ضد الهجوم الجوي وإلقاء الألغام، وقد أسقط خلال هذه الفترة ما يقرب من ٨٢ لغماً أمكن تحديد أماكنها جميعاً بواسطة القوات المصرية[١]، وتمكنت من إبقاء القناة مفتوحة أمام سفن الحلفاء، واشترك فى تحقيق هذا الهدف جزء من الجيش المصري وقوة الطيران المصرية[٢]، وعهد إلى القوات المصرية بأعمال المدفعية المضادة للطيران، سواء فى المدن أو فى السواحل أو الموانئ التي كانت تأوي إليها أساطيل الحلفاء، كما قامت أربعة أسراب مصرية بالتعاون مع السلاح الجوي البريطاني فى الدفاع الجوي عن مصر سنة ١٩٤٠ و١٩٤١، وازداد التعاون فى السنوات التالية مما وفر لسلاح الجو البريطاني ألف رجل على الأقل أمكن إرسالهم إلى الجبهات الأخرى للحرب[٣]، كما تكفلت الوحدات العسكرية المصرية بحماية طرق المواصلات من سكك حديدية وطرق ومطارات، وبحراسة المنشات العامة والمخازن[٤]، وأدت القوات البحرية المصرية خدمات كبري للحلفاء، فاستخدمت البواخر الحكومية لنقل القوات المحاربة والجرحى والمهمات لمصلحة الحكومة البريطانية خارج المياه الإقليمية المصرية، وكانت مصر تتكفل بدفع مرتبات قواتها البحرية وأثمان الوقود ونفقات الصيانة[٥].

وطبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ التي وقعَّت فى أجواء زيادة التوتر فى أوربا، سمحت بريطانيا بإعادة بناء القوات المسلحة المصرية، وقد أضافت المعاهدة إلى ذلك بناء ثكنات

(١) عبد الرحمن الرافعي « فى أعقاب الثورة المصرية ، ثورة ١٩١٩ .. الجزء الثالث » دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩ ، ص : ١٤٠ .

(٢) رئاسة مجلس الوزراء « خدمات مصر للحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ » الحكومة المصرية ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٩٤٧ ، ص : ٤ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، فى أعقاب الثورة المصرية ، مرجع سلق ذكره ، ص : ١٤٠ .

(٤) رئاسة مجلس الوزراء ، خدمات مصر للحلفاء ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٥ .

(٥) المرجع السابق ، ص : ٦ .

ومنشآت للقوات البريطانية فى منطقة القناة، وتنفيذ طرق المواصلات التي نصت عليها، وأثناء المفاوضات قدرت تكاليف تلك الثكنات بخمسة ملايين جنيه، تدفع مصر ثلاثة أرباعها، واتضح بعد فترة أن التكاليف الفعلية تبلغ ١٢ مليون جنيه، فى حين كانت ميزانية الدولة المصرية وقتها تبلغ ٣٥ مليون جنيه[١].

٢ – الطرق والسكك الحديدية

ساهمت مصلحة الطرق والكباري فى إنشاء ورصف الطرق اللازمة لانتفاع السلطات العسكرية البريطانية، وشمل ذلك إنشاء الطرق التي نصت عليها المعاهدة بين البلدين، ويبلغ طولها ١١٠٤ كم، وإنشاء ورصف وإصلاح طرق أخري على حساب الحكومة المصرية يبلغ طولها ٥٨١ كم، والقيام بأعمال عديدة لحساب السلطات العسكرية البريطانية مثل رصف الطريق من قنا إلى سفاجا بطول ١٦١ كم، وإنشاء الطريق من أسيوط إلى نجع حمادي، وأخر من قوص إلى أسوان[٢].

أما بالنسبة للسكك الحديدية، فمنذ بدء الحرب وحتى نهايتها جعلت الأفضلية لنقل الجنود والمواد الحربية، وخصصت قطارات للسلطات الحربية، علاوة على انتفاعها بالقطارات الأخرى، وخلال فترة الحرب تم إنشاء ما يبلغ طوله ١٠٠٠ كيلو متر من خطوط السكك الحديدية للأغراض الحربية، ومنها[٣]:

١ – إنشاء خط حديدي فى الجهة الشرقية من القناة، بين الشط والقنطرة.

٢ – إنشاء خط حديدي من كفر الدوار إلى سيدي عبدالقادر، لتخفيف الضغط على خط الإسكندرية – مطروح.

٣ – تقوية خط القاهرة السويس الصحراوي حتى يصبح صالحًا للأحمال الثقيلة.

٤ – إنشاء مجموعة من الخطوط فى ميناء السويس.

٥ – جعل خط الإسماعيلية السويس مزدوجاً لتسهيل النقل بين المنطقتين.

٦ – إنشاء خط سفاجا قنا بسبب زيادة الغارات الجوية على مدينة السويس، واستخدام سفاجا كميناء بديل للسويس على البحر الأحمر.

(١) د. محمد جمال الدين المسدي، د. يونان لبيب رزق وآخرون « مصر والحرب العالمية الثانية » مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، ص: ١٩.
(٢) رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سبق ذكره، ص: ٨.
(٣) المرجع السابق، ص ص: ٦-٧.

٧ – إنشاء خطوط فرعية لنقل المؤن والذخيرة إلى المستودعات الحربية، سواء كانت فى الصحاري أو فى الموانئ أو فى منطقة القناة، وقد بلغ طول هذه الخطوط ٤٠٠ كم .

ولما كانت أعمال السكك الحديدية تصل حتى خطوط القتال الفعلية، فقد تعرض عمالها وموظفيها إلى أخطار الحرب والغارات الجوية، وفي أحيان كثيرة حرموا من الراحة أو الإجازات .

وقد تعاون رجال الحكومة المصرية مع السلطات البريطانية، فعلي سبيل المثال مع تعذر استيراد الفحم لظروف الحرب، قام المدير العام لسكك حديد مصر ببيع ١٧ ألف طن من الفحم من المخازن المصرية للسلطات الحربية البريطانية[١].

٣ – استغلال الموانئ المصرية

سيطرت بريطانيا سيطرة كاملة على الموانئ المصرية، وقد اتخذت القوات البحرية البريطانية من الإسكندرية قاعدة لها، وعينت أميرال بريطاني قائدًا للميناء[٢]، وقامت سلطات الموانئ بتفتيش السفن الداخلة إلى الميناء، وكذلك السفن المارة بقناة السويس، فأنشئت نقطة بحرية لمراقبة السفن بميناء بورسعيد، ووضع نظام لإغلاق الميناء وعدم فتحه إلا لمرور السفن، ونظرًا لأهمية ميناء السويس فقد تمت توسعته وجعله صالح لرسو أكبر عدد من السفن فى وقت واحد، وخاصة السفن الناقلة للجنود والأسلحة والذخائر من أنحاء الإمبراطورية، ووضعت مصلحة الموانئ جميع معداتها تحت تصرف القوات البريطانية كالأرصفة والمخازن والأحواض الجافة لفحص القطع الحربية، والأوناش العائمة لرفع الدبابات والمعدات الحربية من البواخر، والكراكات لأعمال التطهير، كما ساهمت ورش مصلحة الموانئ بنصيب وافر فى إصلاح سفن الأسطول البريطاني، وبلغ عدد الإصلاحات ٤٦٧٠ عملية من بدء الحرب وحتى ٣١ يناير ١٩٤٤[٣] .

٤ – استغلال الأراضي والمباني المصرية

استولت بريطانيا على أجزاء كبيرة من الأراضي المصرية وحولتها إلى خدمة مجهودها العسكري، فقد كانت أغلب منشآت البنية الأساسية العسكرية التي أقامها

(١) أرتيميس كوبر ، القاهرة فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص : ٥٤ .

(2) Wilson , H.M '' Eight years Overseas 1939 – 1947 " Hutchinson & CO, London , 1950 , p. 19

(٣) رئاسة مجلس الوزراء ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٩ .

البريطانيون فى الحرب العالمية الأولي قد دمرت أو انتهت صلاحيتها للاستخدام، مما دعا إلى إنشاء ورشات ومستودعات ذخيرة جديدة فى مناطق كثيرة، منها منطقة التل الكبير والقصاصين غرب الإسماعيلية، واقتضي الأمر كذلك إنشاء طرق ومطارات وخطوط اتصالات جديدة، ومد مواسير لجلب مياه النيل إلى الصحراء، وإقامة محطات تحليه مياه[١]، كما قدمت تسهيلات كبيرة لإعداد الأماكن والمساكن الصالحة لإيواء جيوش الحلفاء وحفظ مهماتها، والي ذلك العهد ترجع بداية أزمة المساكن فى العواصم والمدن[٢]، فقد أجيز للسلطات العسكرية البريطانية أن تشغل ما يلزمها من المباني والأراضي بدون مقابل أو بمقابل زهيد، وسلمت مصلحة الأملاك الأميرية للسلطات الحربية ٥٩٧ فداناً من الأراضي الزراعية، و٨٥٤,٢٥٦ متر داخل المدن، و٦٣٥,٩٧١ فدانًا من الأراضي الصحراوية دون أن تتقاضي أجرًا[٣]، كما اقتضت الضرورات الحربية إغراق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، خوفاً من تقدم القوات المعادية، فوافقت الحكومة المصرية على ذلك[٤].

٥ – تموين جيوش الحلفاء

قامت مصر بتموين الجيوش البريطانية وجيوش حلفاءها بكل ما تتطلبه من المواد الغذائية والصناعية، وقد أخضعت مصر إنتاجها الزراعي والصناعي بالكامل لمقتضيات احتياجات تلك الجيوش، وكانت المشكلة أن ذلك كله تم بدون مقابل من سلع أو ذهب، بل كان بطريق التسليف، والتي نتج عنها مشكلة الأرصدة الإسترلينية التي سيأتي الحديث عنها فى المبحث الثاني.

وكانت مشكلة الإمداد والتموين بالنسبة للسلطات البريطانية هائلة، فبرغم كل شيء لم تكن الموارد الزراعية المصرية كافية لإطعام الشعب المصري بالإضافة إلى مئات الألوف من جيوش الحلفاء المقيمة أو العابرة، وقد حاولت السلطات البريطانية تعويض النقص بجلب ما تريد من مناطق أخري مثل الشرق الأقصى أو استراليا أو جنوب وشرق أفريقيا[٥] .

(١) أرتيميس كوبر، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٢.
(٢) عبد الرحمن الرافعي، فى أعقاب الثورة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣٧.
(٣) رئاسة مجلس الوزراء، مرجع سبق ذكره، ص: ٩.
(٤) المرجع السابق، ص: ٩.
(٥) أرتيميس كوبر، مرجع سبق ذكره، ص: ٥٢.

وقد لجأت السلطات المصرية إلى إصدار قانون بتسعير المواد الغذائية والحاجات الأساسية[١]، ومع ذلك ارتفعت الأسعار بشدة، ولجأت الحكومة إلى خلط القمح، بينما كانت السلطات العسكرية البريطانية تقدم الخبز الأبيض للجنود[٢]، وكانت تعطي الأولوية للسلطات البريطانية فيما يخص احتياجاتها من المواد الغذائية، فحصلت من محصول سنة ١٩٤٣ – على سبيل المثال – على ٤٥٠٠٠ طن من الذرة، ٢٠٠٠٠ طن من القمح، ٤٠٠٠ طن من الشعير، كما رخص للسلطات البريطانية باستلام كل الفائض من محصول الأرز عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣[٣].

## ثانياً: الأثر على الاقتصاد المصري

تعرض الاقتصاد المصري من جراء كل هذه التدابير إلى أثار عميقة، تركت أثرها لفترة طويلة فيما بعد على مجمل قطاعات الاقتصاد المصري، وعلي كافة مكونات الحياة الاقتصادية المصرية، ويمكن إجمال هذه الآثار فى الأتي :

### ١ – التضخم وارتفاع الأسعار

تدفقت جيوش بريطانيا والحلفاء على مصر مع بداية الحرب، وأصبح معظم تموينها ومستلزماتها من منتجات البلاد وحاصلاتها، فأدي ذلك إلى غلاء الأسعار وشح السلع، ومع نقص كمية السلع بسبب نقص الواردات أو توقفها مع زيادة الطلب على السلع والمنتجات المحلية، بالإضافة إلى زيادة النقود المتداولة بسبب كثرة نفقات الجيوش البريطانية والمتحالفة عانت طبقات الشعب اشد المعاناة، فلو أخذنا الأساس لأسعار الجملة الأثمان السائدة خلال شهر أغسطس ١٩٣٩ ( وهو الشهر السابق لبدء الحرب فى سبتمبر ١٩٣٩ ) نجد أن هذه الأسعار قد ارتفعت فى سبتمبر من نفس العام إلى ١٠٣، ثم قفزت فى ديسمبر ١٩٤٠ إلى ١٤٠، وفي ديسمبر ١٩٤١ إلى ١٨٢، وفي ديسمبر ١٩٤٢ إلى ٢٤١، وفي ديسمبر ١٩٤٣ إلى ٢٩٢، وفي ديسمبر ١٩٤٤ إلى ٣٠٣، أما نفقات المعيشة فقد ارتفع الرقم القياسي لها إلى ٢٩٢ أواخر عام ١٩٤٤، وقد بلغ التضخم فى مصر ضعف ما وصل إليه فى بريطانيا نفسها[٤].

وقد نشأ عن غلاء الأسعار أعباء ثقيلة بالنسبة للحكومة المصرية كارتفاع أثمان مشترياتها والخدمات اللازمة لها، واضطرارها إلى تقديم إعانة غلاء لموظفيها

(١) صحيفة الأهرام ٢ – ٧ سبتمبر ١٩٣٩ .
(٢) رئاسة مجلس الوزراء ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٠ .
(٣) المرجع السابق ، ص : ١١ .
(٤) جاك بيرك ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٣١٠ .

وعمالها، ويوضح الجدول رقم (١) تطور زيادة معونة الغلاء المقدمة من الدولة خلال سنوات الحرب وما بعدها.

جدول (١)

تطور إعانة غلاء المعيشة خلال سنوات الحرب

| السنة | مقدار المعونة (بالجنيه المصري) |
|---|---|
| ١٩٤١ / ١٩٤٢ | ١٠٨٢٢٦٣ |
| ١٩٤٢ / ١٩٤٣ | ٤١٤٧١٣٨ |
| ١٩٤٣ / ١٩٤٤ | ٧٤١٦٩٦٩ |
| ١٩٤٤ / ١٩٤٥ | ١٠١٣٣٥٦١ |
| ١٩٤٥ / ١٩٤٦ | ١١٢٠١٢٩١ |
| ١٩٤٦ / ١٩٤٧ | ١٠٥٠٠٠٠٠ |

المصدر: د. محمود رياض عطية « أسباب ازدياد النفقات العامة فى مصر « مطبعة دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ١٩٤٨، ص: ١٤٠.

وقد زاد البنكنوت المتداول وودائع البنوك زيادات كبير خلال سنوات الحرب، فقد كانت السلطات البريطانية تنفق ملايين الجنيهات فى السوق المصرية محدودة العرض، وقد حصلت على هذه القوة الشرائية بطريقة أساسها إصدار سندات على الخزانة البريطانية، واستعمالها غطاء لما يصدر من البنكنوت المصري لدفع قيمة مشترياتها.

ويوضح الجدول رقم (٢) تطور البنكنوت المتداول فى مصر خلال سنوات الحرب.

جدول (٢) تطور البنكنوت المتداول فى مصر (بآلاف الجنيهات)

| أواخر سنة | البنكنوت المتداول |
|---|---|
| ١٩٣٩ | ٢٦٤٤٥ |
| ١٩٤٠ | ٣٧٣٠٩ |
| ١٩٤١ | ٥٠٦٥٩ |
| ١٩٤٢ | ٧٥٣٤٧ |
| ١٩٤٣ | ٩٥٦٠٣ |
| ١٩٤٤ | ١١٦٧٠٨ |
| ١٩٤٥ | ١٤٠٧٤٥ |

المصدر: السيد حافظ على عبدالرحمن « أثر الحرب العالمية الأخيرة فى الاقتصاد القومي المصري « دراسة ضمن كتاب « مشكلات العالم العربي « إشراف د. راشد البراوي، الطبعة الأولي، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠، ص: ٢٢٠.

ومن الجدول نلاحظ أن البنكنوت المتداول فى مصر قد زاد زيادات كبير من سنة إلى أخري، وقد وصل فى نهاية سنوات الحرب إلى خمسة أمثال ما كان عليه فى بدايتها .

٢ – اختفاء السلع

اشتد الطلب على السلع المحلية المختلفة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية بسبب إنفاق قوات الحلفاء العسكرية، ولاسيما على سلع مثل الحلويات والشيكولاته والفواكه المعلبة والجعة والسجائر والأثاث والمنسوجات بأنواعها، وكانت – بالإضافة إلى ذلك – الدخول التي توفرت لنحو ٢٠٠ ألف من المدنيين المصريين (وأسرهم) الذين استخدمهم الجيش البريطاني فى إقامة المنشآت العسكرية وصيانتها قد ضاعفت أيضًا من الإنفاق المحلي على السلع المختلفة[١]، وحدثت أزمات كبري فى توزيع الخبز، ولم يأت شهر يناير ١٩٤٢ حتى شح الخبز فى البلاد، واستعاض عنه كثير من الموسرين بالبطاطس والمكرونة[٢]، ولجأت الحكومة إلى تعميم نظام البطاقات بعد إجراء إحصاء دقيق للسكان والعائلات، ولم يقتصر الأمر على الخبز والسلع الغذائية الضرورية فقط، بل تعداها إلى المنسوجات والأقمشة الشعبية[٣].

وبالنسبة للقطن والمنسوجات، كان لقرار تخفيض المساحة المزروعة قطنًا – فى صيف ١٩٤١ – أن بدأ التجار يخزنون القطن الرخيص، وكان تلك من أوائل السلع التي اختفت من الأسواق، وقد أخذ الاتجاه إلى التخزين والإخفاء صورة العدوي، فاختفت من الأسواق سلع مثل السكر والدقيق والكيروسين، ثم جاءت أزمة النقود الفكه التي ارتبطت بحقيقة أن أسعار السلع الغذائية الأساسية مثل الفول والزيت والدقيق أظهرت زيادة بلغت فى المتوسط ٩٤٪ منذ أغسطس ١٩٣٩، وقد اضطرت السلطات البريطانية إلى جلب ٢٠ مليون من العملات المعدنية الصغيرة والتي جري سكها فى الهند،، وشحنت إلى مصر التي كانت فى أمس الحاجة إليها[٤].

وفي نوفمبر ١٩٤١ جري إدخال نظام « أيام عدم بيع اللحوم « حيث لم يعد فى الإمكان استيراد اللحوم من تركيا والبلقان، وبالنسبة للخبز فعلي الرغم من إعادة تخصيص ٢٠٠٠٠٠ فدان من جديد لزراعة الحبوب، فقد ندر تواجد الخبز فى الأسواق، وقد ترأس الملك بنفسه مجلس الوزراء لمناقشة الأمر لخطورته، وأمر بتوزيع

(١) باتريك أوبريان « ثورة النظام الاقتصادي فى مصر ، من المشروعات الخاصة إلي الاشتراكية « الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ ، ص : ٣٤ . وانظر أيضاً : أرتيميس كوبر « القاهرة فى الحرب العالمية الثانية « مرجع سبق ذكره ، ص : ١٧٧ .

(٢) عبد الرحمن الرافعي « فى أعقاب الثورة ... « مرجع سبق ذكره ، ص : ١٠٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص : ١٥٦ .

(٤) أرتيميس كوبر ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٠٨ .

كل مخزونات الذرة فى الصوامع الملكية، وفي يناير ١٩٤٢ اقتحم الأهالي المخابز، واتهموا أصحاب المخابز بخلط الدقيق بنشارة الخشب[١].

٣ – الأثر على الصناعة

أنشأت الحكومة لجنة للاستيلاء الجبري ، كان يحضر اجتماعاتها ممثلون عن السلطات البريطانية، وقد حصلت السلطات العسكرية البريطانية بمقتضي ذلك على كميات كبيرة من الحديد والأخشاب والورق والعدد والآلات والكاوتشوك ومواد البناء والمواد الكيماوية، وكان يسلم إلى السلطات البريطانية ٧٠٪ من الاسمنت فى مصر، كما أخذ الجيش البريطاني كل ما يلزمه من مادة الإسفلت ، مما اضطر الحكومة المصرية إلى استيراد مازوت أجنبي بسعر أعلي من المازوت المصري[٢].

وقد اضطرت السلطات البريطانية مع حاجتها الشديدة للسلع المصنعة، ومع تعذر الاستيراد لظروف الحرب إلى الطلب من الحكومة المصرية منح بعض المنشآت رخصًا مؤقتة بمدة الحرب لإنشاء مصانع جديدة، لسد حاجات الجيوش المحاربة والاستهلاك المحلي، ويسرت الحكومة استيراد الآلات من الدول الحليفة والصديقة لبريطانيا، ولم تقيدها بالشروط الصحية وغيرها، والتي يجب توافرها فى المصانع لمنحها الرخص[٣].

وألزمت الحكومة شركة مصر للغزل والنسيج وشركة الغزل الأهلية بأن تجيب متطلبات السلطات البريطانية من الأقمشة فى حدود إمكاناتها، كما تم صنع مقادير كبيرة من الأحذية للجيوش البريطانية والحليفة، وقامت وزارة التجارة بتوجيه خريجي معهد الزجاج إلى إنتاج مختلف الأجهزة العلمية وبعض العبوات الزجاجية اللازمة لبعض أنواع المفرقعات الحربية، كما كان للعمال المصريين فضل فى المساهمة الفعلية فى الإنتاج وفي العمل فى بالمصانع التي أنشأها الجيش البريطاني[٤].

ويعد قطاع الصناعة هو القطاع الوحيد الذي استفاد نسبيًا خلال فترة الحرب، فقد أدت الحرب إلى خلق صناعات جديدة، وعملت على نمو الصناعات التقليدية وخاصة صناعة المنسوجات والصناعات الكيماوية، وكان ذلك راجعًا إلى ضعف المنافسة الأجنبية لندرة الاستيراد، ولكثرة احتياجات الجيوش المحاربة

(١) المرجع السابق ، ص ص : ٢٠٨ – ٢٠٩ .
(٢) رئاسة مجلس الوزراء ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١١ .
(٣) المرجع السابق ، ص : ١١ .
(٤) المرجع السابق ، ص : ١١ .

واحتياجات الشعب المصري، وكان للارتفاع الهائل فى الأسعار وزيادة الطلب أن حققت كثير من الصناعات أرباحًا استثنائية، وكان الرقم القياسي للأرباح فى تزايد مستمر خلال سنوات الحرب، فبينما كان ١١٤ عام ١٩٣٨ قفز إلى ١٥٤ عام ١٩٤٠ ثم إلى ١٧٥ عام ١٩٤١[١].

وتوضح المقارنة بين الحالة الصناعية للبلاد بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤٤ مقدار التقدم الذي بلغه هذا القطاع أثناء سنوات الحرب، فطبقاً للإحصاء الصناعي والتجاري لعام ١٩٣٧ فقد بلغ جملة عدد المصانع فى القطر المصري ٩٢٠٢١ مصنعًا، منها ٤٨٢٨٢ مصنعًا لا يوجد بها مستخدمون، أي أن ٥٢٪ من جملة تلك المصانع لم يكن بها سوى صاحبها، كما أن المصانع التي بها أكثر من ١٠ مستخدمين لم تكن تمثل أكثر من ٣٪ من المجموع، وكان عدد عمال المصانع فى تلك السنة ٢٧٣٤٦٧ عاملا، وبالنسبة لرؤوس الأموال، لم تمثل المصانع التي يزيد رأس مالها على ألف جنيه سوي على ٢٪، فى حين لم تمثل المصانع التي يزيد رأسمالها على عشرة ألاف جنيه على ٥ر٠٪ من مجموع المصانع[٢].

فى حين أسفر إحصاء الإنتاج الصناعي الذي قامت به مصلحة الإحصاء والتعداد فى عام ١٩٤٥ ليمثل الحالة عام ١٩٤٤ عن أن عدد المصانع على اختلاف أنواعها بلغ ١٢٩٢٣١ مصنعاً، وأن عدد المشتغلين فيها ٤٥٧٩٥٤ عاملاً، ومن بين هذه المصانع نجد ١٠٧٠١١مصنعًا صغيرًا بكل منها عامل واحد، أما المصانع ذات الإنتاج فيبلغ عددها ٢٢٢٢٠مصنعًا، يعمل بها ٣١٦١٤٤عاملاً وموظفًا، ما بين مصريين وأجانب، أما رؤوس الأموال المستثمرة فى هذه المصانع ذات الإنتاج فبلغت ٧٠ مليون جنيها، عدا الاحتياطي الذي يبلغ ١٥ مليونًا من الجنيهات[٣].

٤ - الأثر على التجارة الخارجية

مع بداية الحرب بدأت الرقابة على التجارة الخارجية لمصر، وكانت مصر جزءًا من كتلة الإسترليني، حيث كانت تخضع لجميع الإجراءات والنظم التي تضعها منطقة الإسترليني بالنسبة إلى المقبوضات والمدفوعات من النقد الأجنبي، وقد كانت البلاد الأعضاء فى هذه المنطقة تحتفظ بنسبة من التعادل بين ما لديها من عملات، ولم يكن يسمح بتحرك الأموال إلا ضمن نطاق الكتلة نفسها، بينما فرضت القيود الشديدة

(١) السيد حافظ علي عبد الرحمن « أثر الحرب العالمية الأخيرة فى الاقتصاد القومي المصري « دراسة ضمن كتاب « مشكلات العالم العربي « إشراف د . راشد البراوي ، الطبعة الأولي ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٠ ، ص : ١٩٣ .
(٢) المرجع السابق ، ص : ١٩٢ .
(٣) المرجع السابق ، ص : ٢٠٠ .

على التجارة مع البلاد من خارج كتلة الإسترليني، وكان تطبيق هذه النظم يعني فرض الحصول على ترخيصات الاستيراد والتصدير، وكان لابد من تقديم وفورات النقد الأجنبي إلى مجمَّع مركزي فى لندن .

وكان معني ذلك أنه بالنسبة للعلاقات مع البلاد من خارج كتلة الإسترليني لم تكن لمصر الحرية فى إبرام عقود تستغرق كل المبالغ التي تكسبها من علاقاتها مع دول خارج كتلة الإسترليني، فطبقا لاتفاقية مجمع الصرف Exchange Pool Agreement التي أبرمت فى بداية الحرب العالمية الثانية التزمت مصر – مثل كل أعضاء كتلة الإسترليني – ببيع كل ما تتحصل عليه من عملات أجنبية لبريطانيا، وفي مقابل ذلك قدمت بريطانيا التزامًا بإعطاء الدول الأعضاء ما يحتاجون إليه من عملات أجنبية للاستيراد " المعقول " والنتيجة العملية أن مصر لم تكن تقرر بنفسها مقدار وارداتها من خارج كتلة الإسترليني، فمركز تموين الشرق الأوسط كان هو المسئول عن تنظيم احتياجات بريطانيا وحلفاءها ومستعمراتها فى الشرق الأوسط، وقد كانت قراراته مستوحاة دائما من ضرورات الحرب واحتياجاتها فى المقام الأول بغض النظر عن مطالب الدول الخاضعة للنفوذ البريطاني[١].

ولم يتغير الأمر كثيرًا عند إلغاء مركز تموين الشرق الأوسط عام ١٩٤٤، فقد ظلت مصر رغم ذلك تودع أرباحها من العملات الصعبة فى " مجَّمع " هذه العملات، ولم تكن تستطيع أن تأخذ من هذه العملات أو تستورد إلا فى حدود المبالغ التي تقررها اتفاقيات خاصة مع بريطانيا.

وقد عقدت مصر فى ٣٠ ديسمبر ١٩٤٤ اتفاقاً مع بريطانيا (اتفاق العملة الصعبة) وقد أعطي هذا الاتفاق لمصر خلال عام ١٩٤٥ مبلغاً قدره ١٠ ملايين جنيه من العملات الصعبة (دولار أمريكي وكندي وفرنك سويسري وغير ذلك) مقابل دفع مقابلها بالجنيهات المصرية أو الإسترلينية[٢].

وكان من نتيجة كل هذه الأمور أن أصيبت تجارة مصر الخارجية باختناقات كبري، فلم تستطع مصر تصريف إنتاجها من القطن إلا إلى بريطانيا والولايات المتحدة، وتحكم الانجليز فى أسعار القطن المصري تماما، ففي سنة ١٩٤٠ اشتروا القطن بسعر عشرين ريالاً للقنطار، بينما كان يباع بسعر خمسة وثلاثين ريالاً للقنطار[٣].

(١) د . جاد لبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : ١٦٧ – ١٦٨ .
(٢) المرجع السابق ، ص ص : ١٧٠ – ١٧٢ .
(٣) عبد الرحمن الرافعي « فى أعقاب الثورة ... « مرجع سبق ذكره ، ص : ١٤٥ .

وبالنسبة لتجارة مصر الخارجية فى سنوات الحرب، فقد كان لتقلبات الأسعار سواء فى الأسواق المحلية أو العالمية أثرها المباشر فى الارتفاع الهائل فى القيمة التي قدرتها مصلحة الجمارك المصرية لكل من الصادرات والواردات المصرية، وهي قيمة تزيد بوجه عام عن القيمة المحتسبة على أساس متوسط سعر الوحدة سنة ١٩٣٩، فقد كان هناك فرقا بين القيمة الجمركية والقيمة المحتسبة طوال سنوات الحرب، ويقدر هذا الفرق فى مجموعه بنحو ٨١,٢٪، وهي نسبة كبيرة للغاية، ولم يصل الارتفاع الذي طرأ على القيمة الجمركية للصادرات – وخاصة من القطن – إلى نصف ارتفاع القيمة الجمركية للواردات، وارتفاع القيمة الجمركية للواردات المصرية بنسبة أكبر عن الصادرات يعني أن مصر كانت تصدر سلعًا رخيصة لتستورد سلعًا غالية[١].

٥ – الأثر على المالية العامة

عانت الميزانية المصرية خلال سنوات الحرب انخفاضًا فى الإيرادات وفي المصروفات، فمن جهة الإيرادات كان ذلك راجعا إلى الانخفاض فى الإيرادات الجمركية، وهي مصدر هام من مصادر الإيرادات نظراً لانكماش التجارة الخارجية بسبب ظروف الحرب، ولم يكن لارتفاع الأسعار تأثير كبير على زيادة حصيلة الإيرادات الجمركية، لأن ٨٠٪ من الواردات تخضع لرسوم نوعية[٢]، وقد أعفت الحكومة السلطات العسكرية البريطانية خلال الحرب من رسوم جمركية تزيد على ٩١ مليون جنيه، مضافاً إليها مبالغ أخري كثيرة كان ينبغي أن تدفع للجمارك ، غير أن الأسرار الحربية كانت حائلاً دون الكشف عن الرسائل والطرود لتعرف محتوياتها فظلت مجهولة القيمة[٣]، وقد وضعت مصلحة الأملاك تحت تصرف الجيوش البريطانية مبان وأراض وشونًا بدون مقابل[٤].

ولمواجهة تلك الحالة لجأت الحكومة إلى ضغط المصروفات، فتم تخفيض النفقات الدائمة إلى الحد الأدنى، وألغي كثير من الوظائف فى مختلف المصالح والوزارات، وضغطت التوريدات الحكومية، وأجلت المشروعات غير العاجلة، ووصل الأمر إلى إغلاق المدارس التي يقل طلبتها عن ١٠٠٠ طالب، وتوزيعهم على المدارس الأخرى[٥]

(١) السيد حافظ علي عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : ٢٠٢ – ٢٠٦ .
(٢) د . محمود رياض عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٣٩ .
(٣) السيد حافظ علي عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢١٥ .
(٤) المرجع السابق ، ص : ٢١٥ .
(٥) انظر للمزيد فيما يخص هذه النقطة : د . محمود رياض عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٣٩ ، د . محمد جمال الدين المسدي ، د . يونان لبيب رزق وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٤٠ .

ولم يكن ضغط الإنفاق هو الإجراء الوحيد، ولكن تمت محاولات لزيادة الإيرادات، ففرضت رسوم على تصدير القطن، ورسوم على تفتيش المحلات العامة، وتم رفع خدمات مثل السكك الحديدية وأجور التلغراف والتليفون، ورسوم النقل النهري عبر النيل، ورسوم الدمغة على المراهنات واليانصيب، ورسوم الإنتاج على إنتاج واستهلاك الكحول النقي والبيرة، ورسم استهلاك وإنتاج على البنزين، ورسوم الملاهي، ورسوم السيارات، ورسوم الدخان، ورسوم على الأرباح الاستثنائية، وزيادة سعر الضريبة على إيرادات القيم المنقولة، والأرباح التجارية والصناعية إلى ١٢٪[١].

٦ – الأثر على العمالة

تأثرت طبقة مستأجري الأرض وهي السواد الأكبر من العمالة بظروف الحرب، فقد ارتفعت الإيجارات بشدة فى سنوات الحرب، وإذا كانت الحرب قد حسنت من حالة مالكي الأرض فقد وضعت على المستأجرين أعباء ثقيلة، وقد زاد على ذلك استيلاء الحكومة على جانب كبير من محصول الحبوب – ربما زاد إلى أكثر من النصف فى بعض الأحيان – وذلك بثمن يقل عن الثمن السائد فى السوق، وقد زادت نسبة زراعة الحبوب كثيراً بعد قرار تخفيض المساحة المزروعة قطنًا، وقد تناقصت غلة الفدان باستمرار مع تناقص المخصبات لصعوبة الاستيراد وزيادة تكاليف الإنتاج.

أما العمال الزراعيين فقد ارتفعت أجورهم النقدية مع نزوح أعداد كبيرة منهم من الريف إلى المدن الكبيرة والعمل فى خدمة المجهود الحربي، وقد عمل ذلك على تقليل المعروض من العمالة الزراعية، مما رفع من تكاليف الإنتاج مع نزوع مالكي الأرض إلى رفع أجورهم لإغرائهم بالبقاء فى الريف.

وقد وصل عدد العمال المصريين العاملين بصورة أو بآخري مع الجيش البريطاني إلى ٢٠٧ ألف عامل، منهم ٦٠ ألف من الفنيين، ١٣٠ ألف عمال عاديين، ١٧ ألف عمالة كتابية[٢]، وقد مثل التعامل مع هؤلاء المسرحين من خدمة الجيش مشكلة كبيرة بعد انتهاء الحرب.

(١) د. محمود رياض عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص: ١٤٠ – ١٤١.

(٢) من بيان وزير المالية المصري، صحيفة الأهرام ١٦ مايو ١٩٤٥، ورد ذلك فى: د. نجوى حسين خليل « المجتمع المصري قبل الثورة فى الصحافة المصرية ١٩٤٥ – ١٩٥٢ » الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص: ٧٧.

٧ – الأثر على الزراعة

استدعت ظروف الحرب وضروراتها إلى تعديل فى أغلب مكونات النظام الاقتصادي فى مصر، فتم تغيير الدورة الزراعية لتتمكن مصر من زيادة إنتاج الحبوب والخضروات، وقد سنت التشريعات الكفيلة بوضع ذلك موضع التنفيذ، لتوفير المواد الغذائية بكافة أنواعها لأهالي البلاد وللمجهود الحربي البريطاني، وقد نشأ عن ذلك تغيرات عميقة فى طبيعة العملية الزراعية ذاتها، وعلي المراكز المالية للمشتركين فى الإنتاج الزراعي، فقد تراجعت خصوبة الأرض مع إنهاكها، ومع نقص الأسمدة والكيماويات المستوردة، وقد بلغ متوسط غلة الفدان من القمح عام ١٩٤٣ – ١٩٤٤ نحو ٣,٨٢ إردب، مقابل ٤٩,٤ إردب عام ١٩٤٢ – ١٩٤٣، و٥,٣٤ إردب عام ١٩٤١ – ١٩٤٢، فإذا علمنا أن متوسط غلة الفدان من القمح كان ٦,١٥ إردب عام ١٩٣٩ تبين لنا مقدار النقص الذي كان يحدث علي طول تلك الفترة[١].

أما بالنسبة لمحصول البلاد الرئيس وهو القطن فقد وضعت السلطات البريطانية قيودًا على تصديره باعتباره سلعه إستراتيجية، وخوفًا من تسربه إلى أعداءها[٢]، وكانت النتيجة أن تراكم محصول القطن من سنة إلى أخري حتى عام ١٩٤١، مما اضطر الحكومة بطلب من السلطات البريطانية إلى القيام بتقييد زراعة القطن والتوسع فى زراعة الحبوب، فجعلت نسبة الأراضي المزروعة قطناً فى ٢٢٪ لأراضي شمال الدلتا، و١٦٪ فى باقي البلاد، وقد تغيرت هذه النسبة فى السنة الأخيرة من الحرب ( ١٩٤٤ – ١٩٤٥ ) فجعلت ٢٧٪ لأراضي شمال الدلتا، ٢٠٪ لباقي البلاد[٣].

٨ – الأثر على المواصلات

سخرت السكك الحديدية المصرية طوال الحرب لخدمة السلطات العسكرية البريطانية، لنقل الجيوش وملحقاتها واحتياجاتها، ولنقل المؤن الغذائية والحربية، ولم يحدث طوال مدة الحرب أن تم إجراء أي إصلاحات أو تجديدات فى هذا المرفق الذي تعرض لسنوات لإنهاك شديد، وفي حين تقررت زيادة فى الأجور أثناء الحرب ذكر تقرير ديوان المحاسبة لعام ١٩٤٥ – ١٩٤٦ أن السلطات البريطانية رفضت دفع نصيبها من هذه الزيادة وقدرها ٩٧٠٠٠٠، وقد ذكر التقرير أنه إلى جانب هذه المتأخرات الظاهرة فى حسابات المصلحة فإن مبلغًا يقرب من ٩ ملايين جنيه لم يظهر فى تلك

(١) السيد حافظ علي عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٨١ .
(٢) د . محمد جمال الدين المسدي ، د . يونان لبيب رزق وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٨٤ .
(٣) السيد حافظ علي عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٨٣ .

الحسابات، وهو عبارة عن الزيادات التي تقررت أثناء الحرب على أجور نقل البضائع والركاب، ولم تدرج هذه الزيادات فى الفواتير التي أرسلت إلى السلطات البريطانية، نظرًا لأن أمر استحقاقها كان موضع خلاف بين مصلحة السكك الحديدية وبين تلك السلطات[١]، وقد رفضت السلطات العسكرية البريطانية أيضًا أثناء الحرب دفع مبلغ ٤٣٠٠٠٠ جنيه أجورًا لعربات مصرية تحمل منقولات للجيش البريطاني فى فلسطين واستحق عليها هذا المبلغ، كما فقدت استمارات بالنقل، وقدرت لجنة التحقيق فى الموضوع قيمتها آنذاك بمئات الألوف من الجنيهات، ولكن السلطات البريطانية رفضت دفعها[٢].

## المبحث الثاني

## مشكلة الأرصدة الإسترلينية وتطوراتها

خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وضعت تحت تصرف بريطانيا جميع موارد مصر، وقدمت لها ولحلفائها ما لدي البلاد من الأغذية والمحاصيل والمواد الخام وموارد الطاقة ومرافق البلاد بسخاء، وقد أدي ذلك إلى عدم كفاية الإنتاج المحلي لاستهلاك البلاد، فارتفعت الأسعار، وأنهك العامل والفلاح وذوي الدخل المحدود، وتم استيراد مقادير كبيرة من القمح والمواد الغذائية وغير ذلك من الخارج حتى لا تتعرض البلاد لمشاكل تموينية كبري، فأدي ذلك إلى عجز ميزان المدفوعات، وكان مقابل كل ذلك – ما قدمته مصر من تضحيات كبيرة لصالح المجهود الحربي البريطاني – صكوكًا على الخزانة البريطانية تستحق بعد الحرب، فى الوقت والوسيلة التي تراها الحكومة البريطانية، وسوف نناقش تلك القضية فى النقاط التالية :

### أولاً : المماطلات البريطانية فى تسديد ديونها

قفزت مديونية بريطانيا لمصر من ٢٠ مليونًا من الجنيهات عام ١٩٣٩ إلى ١٩٥ مليون عام ١٩٤٣، منها ١١١ مليون جنيه للبنك الأهلي، و٨٤ مليونًا لبعض حملة الأسهم الآخرين، ومع نهاية الحرب وصلت هذه الديون إلي مبالغ هائلة، ولم تكن مصر وحدها البلد المحتل الوحيد التي أصبحت – على نحو متناقض مع طبيعة الأمور – دائنة لبريطانيا، بل كذلك الهند والعراق أيضًا، وقد بلغ دين بريطانيا للهند فى أوائل

(١) تقرير ديوان المحاسبة عن العام ١٩٤٥ – ١٩٤٦ ، انظر فى ذلك : السيد حافظ علي عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢١٣ .
(٢) المرجع السابق ، ص : ٢١٤ .

١٩٤٧ مبلغاً قدره ١٣٠٠ مليون جنيه إسترليني، وللعراق ٦٠ مليون جنيه إسترليني، بينما بلغ دين بريطانيا لمصر فى بعض التقديرات إلى ما بين ٤٥٠ – ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني، وهو مبلغ كان يكفي لدفع واردات مصر من الخارج على مدي فترة تمتد من ١٥ – ٢٠ عامًا[١].

وبالنسبة للهند، فقد كانت مشكلة الأرصدة الإسترلينية التي استحقت للهند على بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية من أهم معالم الاقتصاد الهندي عقب الحصول على الاستقلال عام ١٩٤٧، وهي عبارة عن ديون فى شكل سندات على الخزانة البريطانية مقابل الصادرات السلعية والخدمية التي وفرتها الهند للجيوش البريطانية، وقد واجهت الهند – شأنها فى ذلك شأن مصر – صعوبات بالغة فى سبيل الإفراج عن هذه الأرصدة، وتم الاتفاق بين بريطانيا والهند عام ١٩٤٨ على أساس أن توضع موازنة للتعامل بالإسترليني بين البلدين، وعلي أن تنقسم هذه الموازنة إلى حسابين، احدهما مجمد والأخر جاري، واتفق الجانبان على أن تجري بين البلدين معاملات سنوية تسمح بنقل ما قيمته ٤٠ مليون جنيه إسترليني من الحساب المجمد إلى الحساب الجاري، وبهذه الطريقة تحددت الحدود القصوى لواردات الهند من بريطانيا المسموح تمويلها من خلال تسديد ديون الحرب المستحقة للهند على بريطانيا[٢]، وهو ما أثر بصورة كبيرة على خطط الهند للتنمية الاقتصادية، ففي خلال الخطة الخمسية الأولي فى الهند ١٩٥١/١٩٥٠ – ١٩٥٦/١٩٥٥ واجهت الهند مشكلة فى تمويل الخطة، وكانت إستراتيجية الخطة قد قامت على أساس وجود عجز كبير فى الميزان التجاري، يمول من خلال فك الحصار عن الأرصدة الإسترلينية المستحقة للهند على بريطانيا، إضافة إلى الاقتراض الخارجي، وبالنسبة لأرصدة الهند المستحقة على بريطانيا، لم تتمكن الهند إلا من الحصول على قدر محدود من تلك الأموال[٣].

ومن جهة ثانية، فقد كان لبريطانيا مشاكلها الاقتصادية الكبيرة، والتي حالت دون قدرتها على تسديد ديونها، فقد كانت المشكلة الأساسية أمامها، هي كيف يمكن الإسراع بزيادة الإنتاج وتوفير متطلبات الاستثمار وزيادة الواردات اللازمة، فى الوقت الذي كانت تعاني فيه من إرهاق اقتصادي شديد، وتقع تحت وطأة ديون

(١) جاك بيرك، مرجع سبق ذكره، ص ص، ٢١١ – ٢١٢.

(٢) د. رمزي زكي، نموذج التنمية الهندي بين تناقضات النمو الرأسمالي وطموحات الاستقلال الاقتصادي والاعتماد علي الذات، دراسة ضمن مؤتمر، التنمية المستقلة فى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، بيروت، لبنان، ص: ٢٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص ص: ٢٣٠ – ٢٣٢.

خارجية كبيرة، وقد انخفضت قدرتها على التصدير، وتدهورت احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية.

وخلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٩ واجهت بريطانيا – مع غيرها من دول أوربا الغربية التي واجهت موقفًا قريبًا – ذلك من خلال الأساليب التالية:

١ – تصفية استثماراتها الخارجية فى الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدامها فى زيادة الواردات ودفع أعباء الديون، وقد بلغ مجموع الاستثمارات التي صفيت خلال الفترة ١٩٤٥ – ١٩٤٨ نحو ٦٢٣ مليون دولار[١].

٢ – زيادة التخلص مما تبقي لديها من ذهب، واستخدام حصيلته فى تمويل الجانب المدين فى ميزان المدفوعات مع الولايات المتحدة (المساعد الرئيس لها فى الحرب العالمية الثانية)، وقد بلغ الذهب الذي تدفق إلى الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٤٦ – ١٩٤٨ نحو ٣,٩ بليون دولار، منها ١٥٨٤ مليون دولار جاءت من بريطانيا وحدها[٢].

٣ – لجأت دول أوربا الغربية إلى زيادة الاقتراض الخارجي، وخاصة من الولايات المتحدة، وقد تمثل الاقتراض هنا فى رؤوس الأموال الخاصة التي اقترضتها من المؤسسات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى القروض الحكومية من الحكومة الأمريكية، وقد بلغ مجموع هذه القروض ٧,١٣ بليون دولار خلال الفترة من يونيو ١٩٤٥ إلى سبتمبر ١٩٤٧، خص بريطانيا منها ٧,٣ بليون دولار[٣].

وقد كانت مجموع الديون البريطانية المتخلفة عن الحرب العالمية الثانية ٣٥٥٥ مليون جنيه إسترليني عام ١٩٤٥، تمثل ما يقرب من سبع الصادرات البريطانية السنوية قبل الحرب[٤].

وقد لجأت بريطانيا إلى أساليب متباينة فى مواجهة هذه الديون، فعمدت أولاً إلى المماطلة فى السداد، ثم تخفيض فائدة هذه القروض إلى الحد الأدنى، ثم اتجهت إلى تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض قيمة هذه الديون بشدة.

---

(١) د. أحمد حسني أحمد، مشكلة الدولار والأزمة الاقتصادية العالمية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩، ص: ١٠٦.

(٢) المرجع السابق، ص: ١١٤.

(٣) المرجع السابق، ص: ١٤٤.

(4) Paiva Abreu ,Marcelo " Whose of flesh ? Egyptian sterling balances 1939 – 1958 " Departamento de Economia , Pontificia Universidade catolica do Rio de Janeiro, with Leibniz Information Centre for Economics , Working paper , 2017 , p. 1

وفيما يخص مصر، بدأت المماطلات البريطانية بعد الحرب مباشرة، وقد وصلت إلى حد المطالبة بعدم سداد تلك الديون، ففي مجلس العموم البريطاني ذهب بعض الأعضاء إلى أن بريطانيا حمت مصر من الغزو الإيطالي ثم الألماني، وتم التغاضي عن حقيقة أن اقتراب الجيوش الايطالية والألمانية من مصر كان بسبب صراعهم مع بريطانيا – التي تحتل مصر - وليس مع الدولة المصرية، وان مصر قدمت تضحيات اقتصادية كبري فى تلك الحرب، وتعرضت مدنها – وخاصة القاهرة والإسكندرية - لغارات كثيفة فى السنوات الأولي للحرب، وتم التغاضي عن وطأة الغلاء والتضخم وعن استنزاف ثروة البلاد إلى الخارج[١]، ورأي البريطانيون أن تمسك المصريين ببعض حقوقهم نوع من التشدد، فأثناء المفاوضات التي جرت عام ١٩٥١ لتسوية تلك المشكلة، ابلغ رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل المفاوض البريطاني بغضب " أخبرهم – أي المصريين – إننا سنضع اليهود على خدودهم، وسوف نطردهم إلى " المجاري the gutter " التي جاءوا منها "[٢].

وخلال محادثات القرض الأمريكي لبريطانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة (حيث جري الاتفاق على تقديم قرض أمريكي لبريطانيا قدره ٤٤٠٠ مليون دولار) كان أن تم الاتفاق على انه لا يجوز استخدام القرض الأمريكي فى تسديد الديون البريطانية، كما تم الاتفاق على تخفيض ديون بريطانيا لدائنيها بمقدار الثلث على الأقل، أي أن بريطانيا لن تسدد سوي ثلثي القرض، والحجة أن هذه ديون حرب، وأنهم اشتروا بها سلعًا وخدمات مصرية بأسعار باهظة[٣].

وكانت بريطانيا قد اضطرت إلى الاتفاق مع الولايات المتحدة بأن تسوي حساباتها الإسترلينية مع مختلف دائنيها قبل صيف ١٩٤٧، وقد عقدت النية على دفع أقل ما يمكن أو لا شيء على الإطلاق، وهكذا أخذ المفاوضون البريطانيون يحثون البلاد الدائنة على قبول تسوية لمطالبها تميل إلى تصفيتها أو على الأقل تقسيط الدين على عدد كبير من السنين[٤].

---

(١) حسن محمد ربيع « مصر بين عهدين ، بحث اقتصادي واجتماعي وسياسي عن مصر « الجزء الأول ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ص: ١٥١ – ١٥٢ .

(2) As reported in Shuckburgh´s diaries quoted in Louis, Ends of British Imperialism, p. 612.in: Paiva Abreu ,Marcelo , op.cit , p . 13

(٣) د . محمد مندور « صدقي باشا يجدد اتفاقية الاستيراد عاماً أخر « مجلة الوفد المصري ٣٠ مارس ١٩٤٦ ، ورد ذلك فى « الدكتور محمد مندور ، مقالات فى السياسة والاقتصاد ١٩٤١ – ١٩٤٨ « دار المستقبل العربي ، ١٩٩٣ ، ص : ٩٨ .

(٤) جاك بيرك ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٣١٢ .

ومن جهة أخري، فقد كانت الفائدة المستحقة نظير هذه الديون تبلغ ١,٢٥٪ وهي نسبة منخفضة للغاية عن كل الديون والقروض المعقودة فى تلك الفترة وما بعدها[١].

وفي عام ١٩٤٩ خفضت بريطانيا قيمة عملتها بنسبة ٣٠,٥٪ وكانت النتيجة المباشرة لتلك الخطوة هي خسارة الدول الدائنة لمقادير كبيرة من ديونها على بريطانيا[٢]، وفي عام ١٩٥٠ أعلن وزير المالية المصري زكي عبد المتعال أنه نتيجة لخفض قيمة الجنيه الإسترليني من جانب واحد، فقد انخفضت قيمة الدين الذي لمصر على بريطانيا بمقدار ٣٠٪[٣] .

## ثانياً: اتفاقيات الأرصدة الإسترلينية بين مصر وبريطانيا

لم يتغير الأمر كثيرًا مع إلغاء مركز تموين الشرق الأوسط عام ١٩٤٤، فقد ظلت مصر رغم ذلك تودع أرباحها من العملات الصعبة فى مجمع هذه العملات، ولم تكن تستطيع أن تأخذ من هذه العملات المملوكة لها نظريًا أو تستورد إلا فى الحدود التي تقررها اتفاقيات خاصة مع بريطانيا، وقد عقدت مصر فى ٣٠ ديسمبر ١٩٤٤ اتفاقا خاصًا مع بريطانيا (سمي أتفاق العملة الصعبة) وقد أعطي هذا الاتفاق لمصر خلال العام القادم (١٩٤٥) مبلغًا قدره ١٠ مليون جنيه مصري من العملات النادرة (دولار أمريكي ودولار كندي وفرنك سويسري وغير ذلك) مقابل دفع مقابلها بالجنيهات المصرية أو الإسترلينية[٤]، وفي ٢٢ ديسمبر ١٩٤٥ تم تمديد هذا الاتفاق إلى ٣١ مارس ١٩٤٦ وزاد المبلغ المقدم لمصر إلى ١٤ مليون جنيه، باستثناء ما يصل إلى ٥ مليون من واردات القمح والأسمدة[٥].

فى بداية عام ١٩٤٦ قام البريطانيون بعمل تقييم شامل لمفاوضات الإسترليني المستقبلية، وقد هدف البريطانيون من مثل هذه المفاوضات إلى الوصول إلي تسويات مؤقتة، مع تقديم فائدة لا تزيد عن ٠,٠٥٪ فى السنة، وحفظ الحق فى تعديل الأرصدة، وفي ابريل ١٩٤٦ تم الاتفاق بين مصر وبريطانيا أن يستمر الاتفاق عاما أخر،

---

(١) د. محمد مندور « اتفاقية الأرصدة تمكن الانجليز مما يريدون (٢) « صحيفة صوت الأمة ٧ يوليو ١٩٤٧ ، ورد ذلك فى « الدكتور محمد مندور، مقالات فى السياسة والاقتصاد ١٩٤١ – ١٩٤٨ « دار المستقبل العربي، ١٩٩٣ ، ص : ٢١٦ .

(٢) انظر فى ذلك :

د. رمزي زكي « التاريخ النقدي للتخلف « مرجع سبق ذكره ، ص : ١٦٠ .

Paiva Abreu ,Marcelo.op.cit, p.6

(٣) جاك بيرك ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٣١١ .

(٤) د. جاد لبيب ، مرجع سابق ذكره ، ص : ١٦٩ .

(5) Paiva Abreu ,Marcelo.op.cit , pp. 4 – 5

ينتهي فى ٣١ مارس ١٩٤٧، وفي ٢١ فبراير ١٩٤٧ تم الاتفاق على تمديد الاتفاق إلى ١٥ يوليو ١٩٤٧، وقد بلغ المبلغ المفرج عنه لمصر – طبقا للمصادر البريطانية - خلال ٣٠ شهراً (من ١٩٤٥/١/١ إلى ١٩٤٧/٧/١٥) نحو ٣١,٩٦٣ مليون جنيه[١].

## الاتفاق المصري البريطاني فى ٣٠ يونيو ١٩٤٧

كان على الحكومة البريطانية بمقتضي اتفاقيات بريتون وودز أن تفاوض الدول التي أقرضتها فى الحرب العالمية الثانية قبل منتصف شهر يوليو ١٩٤٧، عندما تنحل كتلة الإسترليني، إلا إذا تطوعت بعض الدول بالبقاء فيها (وهو ما حدث بالفعل وتحولت إلى منطقة الإسترليني) [٢] ، وكان الموقف البريطاني قبل تسلسل المفاوضات التي بدأت عام ١٩٤٧ هو النظر إلى أن هذه الديون ستستغرق من ٢٥ – ٣٠ سنة لتسويتها، ولن يتم سدادها فى نهاية المطاف[٣].

فى عام ١٩٤٧ جمدت كل الأرصدة الإسترلينية تقريبًا، بمعني أن هذه الأرصدة سحبت من التداول التجاري، وأصبح من غير الممكن استعمالها حتى فى التجارة داخل كتلة الإسترليني، ولم يبقي لهذا الاستعمال فى داخل المنطقة سوي قليل جداً من الأرصدة التي لم تجمد، كالأرصدة الخاصة بالإفراد، أو الأرصدة التي أفرج عنها صراحة، أو الأرصدة الناتجة عن العمليات التجارية الجارية .

وقد لجأت بريطانيا إلى تجميد الأرصدة الإسترلينية المصرية بغرض المساومة على تخفيضها، وبدأت المفاوضات فى لندن فى ٦ يونيو ١٩٤٧، وقد أصر الوفد المصري فى بداية المفاوضات على تحرير ٢٢ مليون جنيه من الأموال المصرية، وقد أغضب ذلك البريطانيين، وكادت المفاوضات أن تنهار لأن مصر رفضت عرض بريطانيا بتقديم ٥ مليون جنيه إسترليني فقط، وقد كانت السفارة البريطانية فى القاهرة متخوفة من فشل المفاوضات، خشية من تكَّون " كتلة صلبة " من المعارضة لها فى مصر، لكن المفاوض البريطاني كان متشددًا بصورة كاملة، وقدم عرضًا فى صورة إنذار نهائي، بينما رفع قيمة العرض إلى ٨ مليون جنيه إسترليني، وتم قبول ذلك من المفاوضين المصريين[٤]، وقد نص الاتفاق النهائي على الأتي :

---

(1) op.cit, p 5

(٢) د . رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢٤ – ١٣٦ .

(3) Paiva Abreu ,Marcelo.op.cit , pp. 4 – 5

(4) Ibid , p . 9

١ – تقسيم الأرصدة الإسترلينية المستحقة لمصر إلى قسمين: قسم مجمد أي أوقف دفعه، وقد وضعته بريطانيا ضمن الحساب رقم (٢)، والقسم الثاني لم يشمله التجميد وقد وضعته بريطانيا ضمن الحساب رقم (١) .

٢ – تنظيم الإفراج عن بعض الأرصدة من الحساب رقم (٢) المجمد إلى الحساب رقم(١) الحر، بإقرار قابلية التحويل لأرصدة فى حدود ٨ مليون جنيه.

٣ – عمل احتياطي تشغيل قدره ١٢ مليون جنيه تسحب منه الحكومة المصرية لمواجهة أي نقص لديها[١].

وكانت نتيجة الاتفاق المالي المصري البريطاني فى ٣٠ يونيو ١٩٤٧ والذي دخل حيز التنفيذ فى ١٥ يوليو ١٩٤٧ أن أعطي لمصر التصرف فى الرصيد السنوي لتجارتها الخارجية الجارية فى حدود المبلغ المفرج عنه، وهو ٨ مليون جنيه إسترليني، و١٢ مليون كرصيد للتمويل، ولم يعد لزامًا عليها أن تودع هذه الأموال فى "مجمع العملات" الخاضع لاحتياجات الإمبراطورية البريطانية، ولكن لم تستمر هذه المزايا شديدة الضآلة سوي شهر واحد، ففي ٢٠ أغسطس ١٩٤٧ أوقفت قابلية الجنيه الإسترليني للصرف بالدولارات الأمريكية والكندية والفرنك البلجيكي، وقد قضي ذلك على إمكانيات الاستيراد من البلاد خارج كتلة الإسترليني[٢] .

## الاتفاق المصري البريطاني فى ٥ يناير ١٩٤٨

لم يستطع الاتفاق الموقع فى ٥ يناير ١٩٤٨ سوي التخفيف جزئيًا من تلك الآثار السيئة، ومقابل هذه الآثار على الاقتصاد المصري اضطرت بريطانيا للإفراج عن ٢١ مليون جنيه إسترليني، و١١ مليون كاحتياطي تشغيل، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على دولارات أمريكية مقدارها ٦٢٥٠٠٠٠ جنيه إسترليني مقابل دفع قيمتها بالإسترليني القابل للتحويل لتسوية المطالبات الجارية، وقد وقع الاتفاق فى ٥ يناير ١٩٤٨ لكي يستمر العمل به حتى ٣١ ديسمبر ١٩٤٨.

(١) وزارة العدل المصرية « مجموعة الوثائق الرسمية للأشهر الثلاثة الأولي لعام ١٩٤٧ » المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ص ٨٦٣ – ٨٧٤ .

(٢) د . جاد لبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : ١٦٨ – ١٧٠ .

**اتفاق ٣١ مارس ١٩٤٩**

**بدأت المفاوضات حول اتفاق جديد على الأرصدة الإسترلينية فى نهاية ١٩٤٨، وتضمنت المقترحات المصرية الأولية إلغاء الحساب رقم (٢)، مع المطالبة بحصة من احتياطيات الذهب البريطانية، واعتماد شرط الذهب لضمان أرصدة الإسترليني .**

**اعتقد البريطانيون أنهم كانوا كرماء جداً فى الاتفاق الماضي، وفي المفاوضات الحالية لم يكونوا مستعدين لأي تنازلات، ولكن الضغط من وزارة الخارجية والجيش البريطاني – وكان جزءًا كبيرًا منه مقيمًا فى قاعدة قناة السويس – اضطر المفاوض البريطاني فى المفاوضات مع مصر إلى التراجع النسبي، كما كانت هناك خلافات أيضًا على أسس المفاوضات بين بنك انجلترا ووزارة الخزانة البريطانية[١].**

**وتم التوصل أخيراً إلى اتفاق وقع فى ٣١ مارس ١٩٤٩، وبمقتضي الاتفاق تم الإفراج عن ١٢ مليون جنيه إسترليني فوراً، كما أفرج بشروط عن ١٨ مليون جنيه، وسمح بتحويل ٥ مليون جنيه إسترليني إلى دولارات أمريكية، قد تضمن الاتفاق النهائي البنود التالية[٢]:**

**١ -الإفراج الفوري عن ١٢ مليون جنيه إسترليني .**

**٢ – إذا قل الرصيد الحر عن ٤٥ مليون جنيه إسترليني، فإن الحكومة البريطانية تتعهد بالإفراج عن دفعات قيمة كل منها ٣ مليون جنيه، على ألا يزيد مجموع تلك الدفعات عن ١٨ مليون جنيه فى مدة سريان الاتفاق .**

**٣ – لتمكين مصر من دفع ما تستلزمه معاملاتها الجارية من عملات صعبة، تتعهد الحكومة البريطانية أن تبيع لمصر مقابل الإسترليني ما قيمته ٥ مليون جنيه إسترليني من الدولارات الأمريكية، وذلك على دفعتين مقدار كل منهما ٢,٥ مليون جنيه إسترليني، أولاهما فى ٣١ مارس ١٩٤٩، والثانية فى ٣٠ يونيو ١٩٤٩.**

**٤- تتعهد الحكومة البريطانية بدفع ثمن ما قيمته ٥ مليون جنيه إسترليني من المواد البترولية المطلوبة للاستهلاك المحلي عام ١٩٤٩.**

**٥ – اتفقت الحكومتان علي إمكان وصول الصادرات البريطانية لمصر إلي ٤٧,٤٣٠ مليون جنيه إسترليني أو يزيد ، وهذا الرقم محسوب علي أساس الأسعار تسليم الموانئ المصرية[٣].**

---

(1) Paiva Abreu ,Marcelo. op. cit , p. 11

(٢) عبد الرحمن الرافعي « فى أعقاب الثورة .... « مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٨٩ .

(٣) وزارة العدل المصرية « فهرس مجموعة الوثائق الرسمية لسنة ١٩٤٩ « المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص : ٢٨٧ .

٦ – تسدد بالإسترليني قيمة المهمات اللازمة لشركتي أنجلو – ايجيبشيان أويل فيلدز، وشل من منطقة الدولار (كما كان الشأن فى الاتفاقين الماليين السابقين) .

اتفاق سبتمبر ١٩٥٠

فى سبتمبر ١٩٤٩ عقدت كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا مؤتمرًا فى واشنطن، اتفقت فيه على أن تبذل جهودها فى موعد غير بعيد لتحسين موقف بريطانيا الاقتصادي، وبذل جهد أكبر فى الاهتمام بمسألة الديون التي لبعض الدول على بريطانيا، وقد تقرر فى هذا لمؤتمر خفض الأرصدة الإسترلينية من غير مراجعة أصحابها، وخاصة الهند ومصر، ولا أخذ رأيهما فى ذلك الشأن الحيوي للدولتين[١] .

وقد تميزت المفاوضات المطولة فى عام ١٩٥٠ بشأن تجديد اتفاقية ١٩٤٩ بالصعوبة، وفي النهاية تم التوصل إلى اتفاق فى سبتمبر عام ١٩٥٠، وبمقتضاه تم تسهيل توريد ما قيمته ٧,٥ مليون جنيه إسترليني من المنتجات البترولية إلى مصر، والإفراج عن ٨٧٩٤٣٩ جنيه إسترليني للاستخدامات المتنوعة خلال ما تبقي من عام ١٩٥٠[٢]، انتظاراً للمفاوضات النهائية والتوصل إلى تسوية دائمة .

اتفاق مارس ١٩٥١

تم فى مارس ١٩٥١ التوصل إلى تسوية نهائية لمشكلة الأرصدة الإسترلينية، يحقق المصلحة البريطانية فى المقام الأول، وقد نص الاتفاق على أن يفرج فورًا عن مبلغ ٢٥ مليون جنيه إسترليني، وأن يفرج أيضًا عن ١٠ مليون جنيه إسترليني سنويًا خلال السنوات ١٩٥٢ – ١٩٦٠، كما يفرج بالإضافة إلى ذلك عن ٥ مليون جنيه كل سنة، اعتبارًا من سنة ١٩٥١، وذلك فى حدود ٣٥ مليون جنيه كلما هبطت جملة الأرصدة الباقية فى الحساب رقم (١) عن ٤٥ مليون جنيه، وإذا تبقي شيء من هذا المبلغ فى نهاية عام ١٩٦٠ أفرج عنه بالمعدل السابق (١٠ مليون جنيه كل سنة) ابتداء من يناير ١٩٦١[٣]، وتبلغ جملة المبالغ التي سيفرج عنها طبقا لهذه الاتفاقية إلى ١٥٠ مليون جنيه إسترليني (خلال ١٠ سنوات) من مجموع أرصدة مصر الإسترلينية على بريطانيا والتي قدرت عام ١٩٥١ بنحو ٢٣٠ مليون جنيه إسترليني .

(١) وزارة الخارجية ، الأرشيف السري الجديد ، الجزء الثاني « محفظة رقم ١٢٥٨ ، ملف رقم ٢٠٠/٩/٥٥ ج ٣

(2) Paiva Abreu ,Marcelo. op. cit , p. 12

(٣) انظر فى ذلك : وزارة الخارجية ، مصدر سبق ذكره ، عبد الرحمن الرافعي « فى أعقاب الثورة ... « مصدر سبق ذكره ، ص ص : ٣١٨ – ٣١٩ .

**الوضع بعد ١٩٥٢**

**بعد التغيرات التي حدثت فى مصر فى منتصف ١٩٥٢ استخدمت بريطانيا أرصدة الإسترليني كسلاح سياسي ضد القاهرة، فمع حرب الفدائيين فى منطقة القناة عام ١٩٥٣ تشددت بريطانيا فى تسديد الأرصدة المدينة بها لمصر، وفي عام ١٩٥٤ وعندما بدأت مفاوضات الجلاء، ومع الترحيب البريطاني بهذه الخطوة، أعلنت وزارة الخزانة البريطانية إمعاناً فى تهيئة الجو المناسب لنجاح المفاوضات الإفراج عن ١٠ ملايين جنيه إسترليني أخري من أرصدة مصر(١)، وفي يونيو ١٩٥٥ طلبت الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية الإفراج سنويًا عن مبلغ ٢٥ مليون جنيه من أرصدة مصر الإسترلينية، وذلك لحاجة مصر الشديدة إلى هذا المبلغ الضروري لتمويل مشروعاتها الإنتاجية، ووعدت مصر فى حالة قبول بريطانيا لهذا الطلب أن تلغي نظام حق الاستيراد المعمول به منذ عام ١٩٤٧.**

**وبناء على هذا الطلب بدأت المفاوضات بين الطرفين فى القاهرة فى ٢٩ يونيو ١٩٥٥، وقد أوضح الجانب البريطاني أن بلاده على استعداد للإفراج عن ٢٠ مليون جنيه إسترليني من أرصدة مصر ابتداء من سنة ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٠ على أن تلغي مصر نظام حق الاستيراد الذي تتبعه لاستيراد السلع من منطقة الإسترليني، وأن تخصص هذه المبالغ لتمويل مشروع السد العالي، وأنه بدء من عام ١٩٦١ ستفرج بريطانيا عن مبلغ ١٨ مليون جنيه من أرصدة مصر الإسترلينية إلى أن تستهلك كل هذه الأرصدة(٢)، وقد أوضح الجانب المصري أن هدفه من طلب الإفراج عن ٢٥ مليون جنيه سنويًا هو تمويل مشروعات التنمية فى مصر عموما، وليس الأمر قاصرًا على تمويل بناء السد العالي (مثل تمويل إقامة مشروع الحديد والصلب، ومشروع مصنع السماد وغيرهما) كما أوضح الجانب المصري انه ليس فى الإمكان إلغاء نظام حق الاستيراد المتبع مع منطقة الإسترليني، ما لم تصبح فى حوزة مصر مقادير من الجنيه الإسترليني تكفي لسداد قيمة مشترياتها الخارجية من منطقة الإسترليني .**

**كما طالبت مصر الإفراج عن مبلغ ٢٢ مليون جنيه إسترليني ابتداء من عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٦٠، والإفراج عن ٩ مليون جنيه إسترليني فى كل من عامي ١٩٦٠ و١٩٦١، أو الإفراج الفوري عن ٤٠ مليون جنيه إسترليني، والإفراج عن المبلغ المتبقي وقدره**

(١) أنتوني ناتنج « ناصر » مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣، ص: ٩٧.
(٢) وزارة الخارجية، مرجع سبق ذكره.

**٨٨ مليون جنيه إسترليني على سبع دفعات متساوية، ابتداء من ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٢[١].**

**ولم يقيض لتلك المفاوضات أن تصل إلى نتيجة فعلية تترتب عليه التزامات على كلا الطرفين، وذلك بسبب تردي العلاقات المصرية البريطانية طوال ١٩٥٥ ثم انهيارها مع تأميم مصر لشركة قناة السويس فى يوليو ١٩٥٦، ثم قيام حرب السويس فى أكتوبر من نفس العام، وقطع العلاقات بالكامل بين البلدين، وكان من نتيجة ذلك أن جمدت بريطانيا بقية أرصدة الإسترليني المستحقة لمصر بالكامل، والتي تقترب من ١٣٠ مليون جنيه إسترليني[٢].**

(1) المرجع السابق .
(2) أنتوني ناتنج ، مرجع سبق ذكره ، ص : ١٨٦ .

## خاتمة

عانت مصر اقتصادياً أشد المعاناة فى النصف الأول من القرن العشرين، بسبب ما فرض عليها من المشاركة بقسط كبير فى المجهود الحربي البريطاني فى الحربين العالميتين، الأولي (١٩١٤ – ١٩١٨) والثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥).

وقد تأثر الاقتصاد المصري وكل أوجه الحياة الاقتصادية فى مصر لفترة طويلة نتيجة لهذا الأمر، وكان من نتائج الحرب العالمية الثانية أن نشأت وتضخمت الديون المصرية على بريطانيا، ووصلت إلى مئات الملايين من الجنيهات الإسترلينية، وقد ماطلت بريطانيا فى تسديد تلك الأموال طويلاً، وضاع على مصر – بوسائل شتي – جزءاً كبيراً منها، وهو ما كان كفيلاً لو تم تسديد كامل تلك المقادير الكبيرة من الأموال خلال فترة معقولة، بإقالة الاقتصاد المصري من عثرته، وإعادة بناءه، وإعطاءه دفعة قوية للأمام.

## نتائج الدراسة

١–قدمت مصر مساعدات ضخمة لبريطانيا فى حروبها، لدعم وبقاء إمبراطوريتها حول العالم، وكان من جراء ذلك أن ترتبت أثاراً ضارة ومجحفة بالاقتصاد المصري.

٢ – لم تكن مصر دولة متقدمة خلال النصف الأول من القرن العشرين، فقد كانت دولة زراعية تعتمد على محصول واحد، وكان من اثر الاستنزاف الذي تعرض له الاقتصاد المصري خلال تلك الحروب البريطانية أن زاد تأخر مصر وتراجعها الاقتصادي.

٣ – أن قضية الأرصدة الإسترلينية لم تكن مظهراً لقوة الاقتصاد المصري بقدر ما كانت دليلاً على ما فعلته الحقبة الاستعمارية بمصر، من توجيه كل مواردها ومرافقها لخدمة المجهود الحربي للدولة المحتلة .

٤ - أن حقبة الاستعمار البريطاني لم تقدم لمصر فوائد تذكر من الناحية الاقتصادية ، بل استنزفت مواردها الزراعية والصناعية والخدمية بصورة كاملة ، وأن ما يتم ترويجه فى الوقت الحاضر من فوائد الاستعمار الاقتصادية غير صحيح ، تدل عليه حقائق الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمصر فى تلك الحقبة .

## توصيات الدراسة

**يمكن إجمال ما توصلت إليه الدراسة فى الأتي :**

**١ – ضرورة الاهتمام بدراسة التاريخ الاقتصادي لمصر الحديثة ، واستخلاص دروسه وعبره ، ووضعها أمام أجيال جديدة لم تشهد تلك الحقب .**

**٢ – أن تزييف تاريخ مصر الاقتصادي هدف يسعي إليه كثيرين ، مع اختلاف غرض الساعين إلي ذلك ، ومن هنا وجب أن يقل الاقتصاديين – وهم أهل الاختصاص – كلمتهم فى هذا المجال .**

## قائمة المراجع

### * المراجع العربية

### أولًا – الكتب

١ – د . أحمد حسني أحمد " مشكلة الدولار والأزمة الاقتصادية العالمية " مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٩.

٢ - أحمد شفيق باشا " حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولي " القاهرة ، ١٩٢٤ .

٣ – أحمد شفيق باشا " حوليات مصر السياسية ، التمهيد ، الجزء الأول " طبعة حديثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٢ .

٤ - أرتيميس كوبر " القاهرة فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ " المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ٢٠١٥ .

٥ - السيد حافظ علي عبد الرحمن " أثر الحرب العالمية الأخيرة فى الاقتصاد القومي المصري " دراسة ضمن كتاب " مشكلات العالم العربي " إشراف د . راشد البراوي ، الطبعة الأولي ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٠ .

٦ – د . أمين مصطفي عفيفي " تاريخ مصر الاقتصادي والمالي فى العصر الحديث " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٥٤ .

٧ – أنتوني ناتنج « ناصر « مكتبة مدبولي ، ١٩٩٣ .

٨ - باتريك أوبريان « ثورة النظام الاقتصادي فى مصر ، من المشروعات الخاصة إلي الاشتراكية « الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ .

٩ - د .جاد لبيب « بناء الاقتصاد المصري والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا « مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٢ .

١٠ - جاك بيرك « مصر .. الامبريالية والثورة « الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

١١ - جولييت أدم « انجلترا فى مصر « مطبعة شركة العلم والدفاع الوطني ، القاهرة ، ١٩٢٢ .

١٢ - حسن محمد ربيع « مصر بين عهدين ، بحث اقتصادي واجتماعي وسياسي عن مصر « الجزء الأول ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ١٩٥٤ .

١٣ - د . راشد البراوي ، د . محمد حمزة عليش « التطور الاقتصادي فى مصر فى العصر الحديث « الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٤٩ .

١٤ - د . رمزي زكي « التاريخ النقدي للتخلف ، دراسة فى أثر نظام النقد الدولي علي التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث « عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧ .

١٥ - د . رمزي زكي « نموذج التنمية الهندي بين تناقضات النمو الرأسمالي وطموحات الاستقلال الاقتصادي والاعتماد علي الذات « دراسة ضمن كتاب « التنمية المستقلة فى الوطن العربي « مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٧ .

١٦ - ز ي هرشلاج « مدخل إلي التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط « دار الحقيقة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٣ .

١٧ - شحاتة عيسي إبراهيم « التاريخ الأسود للاستعمار البريطاني فى مصر» الطبعة الثانية ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ( صدرت الطبعة الأولي عن الدار القومية عام ١٩٦٦ ) .

١٨ - د . صبحي وحيدة « فى أصول المسألة المصرية « مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٠ .

١٩ - عبد الرحمن الرافعي « ثورة سنة ١٩١٩ الجزء الأول « الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٥ .

٢٠ - عبد الرحمن الرافعي « فى أعقاب الثورة المصرية ، ثورة ١٩١٩ .. الجزء الثالث « دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٩ .

٢١ - د . عبد العظيم رمضان « تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ – ١٩٣٦ ، الجزء الأول « الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ .

٢٢ - د . لطيفة محمد سالم « مصر فى الحرب العالمية الأولي « دار الشروق ، ٢٠٠٩ .

٢٣ - لوتسكي « تاريخ الأقطار العربية الحديث « دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٥ .

٢٤ - د . محمد جمال الدين المسدي ، د . يونان لبيب رزق وآخرون « مصر والحرب العالمية الثانية « مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، مؤسسة الأهرام .

٢٥ - د . محمد عبد العزيز عجمية « دراسات فى التطور الاقتصادي « الطبعة الأولي ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

٢٦ - د . محمد مندور ، مقالات فى السياسة والاقتصاد ١٩٤١ – ١٩٤٨ « دار المستقبل العربي ، ١٩٩٣.

٢٧ - د . محمود رياض عطية « أسباب ازدياد النفقات العامة فى مصر « مطبعة دار نشر الثقافة ، الإسكندرية ، ١٩٤٨ .

٢٨ - مليكة عريان « مركز مصر الاقتصادي « القاهرة ، ١٩٢٣ .

٢٩ - د . نجلاء إبراهيم عز الدين « العالم العربي « دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٣٠ - د . نجوى حسين خليل « المجتمع المصري قبل الثورة فى الصحافة المصرية ١٩٤٥ – ١٩٥٢ « الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ .

## ثانيًا : التقارير والوثائق

١ – تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر علي قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة علي معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمي .

٢ – رئاسة مجلس الوزراء " خدمات مصر للحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ " الحكومة المصرية ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، ١٩٤٧ .

٣ - تقرير ديوان المحاسبة عن العام ١٩٤٥ – ١٩٤٦ .

٤ - نصوص جلسة مجلس الوزراء المنعقدة فى ٣١ أكتوبر ١٩١٦ .

٥ - وزارة العدل المصرية " مجموعة الوثائق الرسمية للأشهر الثلاثة الأولي لعام ١٩٤٧ " المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٦ – وزارة العدل " فهرس مجموعة الوثائق الرسمية لسنة ١٩٤٩ " المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٣ .

٧ - وزارة الخارجية ، الأرشيف السري الجديد ، الجزء الثاني « محفظة رقم ١٢٥٨ ، ملف رقم ٢٠٠/٩/٥٥ ج ٣ .

## ثالثًا : المقالات

١ – صحيفة الأهرام ، ١ يناير ١٩١٥ .

٢ - صحيفة الأهرام ، ٧ يونيو ١٩١٥ .

٣ - صحيفة الأفكار ، ٨ نوفمبر ١٩١٥ .

٤ - صحيفة وادي النيل ، ١٥ يناير ١٩١٦ .

٥ - صحيفة وادي النيل ، ٧ فبراير ١٩١٦ .

٦ - صحيفة الوطن ، ٢٣ يونيو ١٩١٦ .

٧ – صحيفة الأهرام ، ٢٦ يناير ١٩١٧ .

٨ - صحيفة الأفكار ، ٢٨ فبراير ١٩١٨.

٩ - صحيفة الأهرام ، ٢ – ٧ سبتمبر ١٩٣٩ .

١٠ - صحيفة الأهرام ، ١٦ مايو ١٩٤٥ .

١١ - صحيفة الوفد المصري ، ١٦ يوليو ١٩٤٥ .

١٢ – صحيفة الوفد المصري ، ١٧ يوليو ١٩٤٥ .

١٣ - مجلة الوفد المصري ٣٠ مارس ١٩٤٦ .

١٤ - صحيفة صوت ، الأمة ٧ يوليو ١٩٤٧ .

## رابعًا : الرسائل العلمية

١ - يوسف خليل " تطور الحركة القومية فى مصر من ١٨٨٢ – ١٩١٩ " رسالة دكتوراه فى تاريخ مصر الحديث ، ١٩٥٧ .

## * المراجع الأجنبية

1- Lloyd , G .'' Egypt since Cromer " London , 1933 . pp .

2 - Wilson , H.M '' Eight years Overseas 1939 – 1947 " Hutchinson & CO, London , 1950 .

3 - Paiva Abreu ,Marcelo " Whose of flesh ? Egyptian sterling balances 1939 – 1958 " Departamento de Economia , Pontificia Universidade catolica do Rio de Janeiro, with Leibniz Information Centre for Economics , Working paper , 2017 .

## ملخص باللغة العربية

احتلت القوات البريطانية مصر عام ١٨٨٢ واستمر هذا الوضع حتى خروج آخر جندي بريطاني من مصر عام ١٩٥٦، وخلال تلك الفترة الطويلة تم تحويل الاقتصاد المصري لتلبية احتياجات الاقتصاد البريطاني فى السلم أو فى الحرب، وتوضح كافة المؤشرات الاقتصادية تدني مستوى معيشة المصريين فى تلك الحقبة.

ومع بدء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) وضعت كافة موارد مصر تحت تصرف بريطانيا وحلفاءها، وقدمت مصر للمجهود الحربي البريطاني كل ما لديها من أغذية ومحاصيل وموارد الطاقة والبترول والمواد الخام والعمالة، كما وضعت تحت تصرف بريطانيا مرافق مصر بالكامل، وقد أدى ذلك إلى تغيرات عميقة الأثر فى مجمل أوضاع الاقتصاد المصري، وكان مقابل ما تحملته مصر من ظروف بالغة الصعوبة، وما قدمته من تضحيات فى كافة مواردها الإنتاجية والخدمية لصالح بريطانيا صكوكاً على الخزينة البريطانية تستحق لمصر بعد الحرب، وفي الوقت والوسيلة التي تراها الحكومة البريطانية، وهو ما يعرف فى التاريخ الاقتصادي المصري بقضية الأرصدة الإسترلينية، وقد ماطلت بريطانيا فى تسديد تلك الأموال طويلاً، كما ضاع على مصر جزءًا كبيرًا منها.

الكلمات المفتاحية

الأرصدة الإسترلينية – الاحتلال البريطاني لمصر – الاقتصاد المصري – الحرب العالمية الثانية – منطقة الاسترليني – اتفاقيات اقتصادية – المساعدات الاقتصادية والمالية – نمط السيطرة الاقتصادية – البنك الأهلي المصري – الديون – البنية الأساسية المصرية – محصول القطن – معيار الذهب.

# The impact of the British wars on the Egyptian economy In the first half of the twentieth century

## (focusing on the problem of sterling balances)

**Dr.. Ahmed Farouk Abbas**

## Abstract

The British troops occupied Egypt in 1882 and the occupation lasted till the last British soldier left Egypt in 1956. during that long period, the Egyptian economy was dedicated to serve the requirements of the British economy in peace or war, and all economic indicators refer to the low life standard of he Egyptians in that era.

In the beginning of world war II (1939 – 1945) all Egypt resources were put at the disposal of Britain and the allies; Egypt provided all food, crops power sources, oil , raw materials and manpower to the British war effort, and all utilities of Egypt were also put under the control of Britain, which led to changes with severe impact on all conditions of the Egyptian economy.

In exchange for the hardships Egypt had to endure and all sacrifices Egypt made using all productive and service resources to serve the interest of Britain, Egypt would have deeds payable upon the British treasury after the war, in the time and by means considered suitable by the British government, which is known in the economic history of Egypt as the sterling balances. Britain long-stalled to release those funds and Egypt ended up losing great part of it.

**Keywords**

Sterling balances – British occupation of Egypt – Egyptian economy – world war II – sterling area – Economic agreements – Economic and financial aids – Economic control pattern – National Bank of Egypt – Debts – Egyptian infrastructure – Crop of Cotton – Gold karat.

( مستخرج )

# مصر المعاصرة

مجلة علمية محكمة ربع سنوية

تصدرها

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

# أثر الحروب البريطانية على الاقتصاد المصري فى النصف الأول من القرن العشرين (مع التركيز على مشكلة الأرصدة الإسترلينية)

د. أحمد فاروق عباس

أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة بنين – جامعة الأزهر

اكتوبر ٢٠٢١
العدد ٥٤٤
السنة المائة واثنى عشرة
القاهرة

L'EGYPTE
CONTEMPORAINE

Revue Scientifique arbitrée .. Quart annuel
de la
société Egyptienne d'Economie Politique de Statistique
et de Législation

# The impact of the British wars on the Egyptian economy In the first half of the twentieth century (focusing on the problem of sterling balances)

Dr.. Ahmed Farouk Abbas

October 2021
No. 544
CXII itéme Année
Le Caire